جامعة عمار ثليجي –الأغواط–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

إختصاصات الشرطة العلمية في مسرح الجريمة

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية

إعداد الطالبين:

– بن صحراوي عبد المجيد

– مشراوي وليد

إشراف الأستاذ:

د– تركي محمد السعيد

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتورة بركات بهية	رئيسا
الدكتور تركي محمد السعيد	مشرفا ومقررا
الدكتور بن قويدر الطاهر	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2020–2021

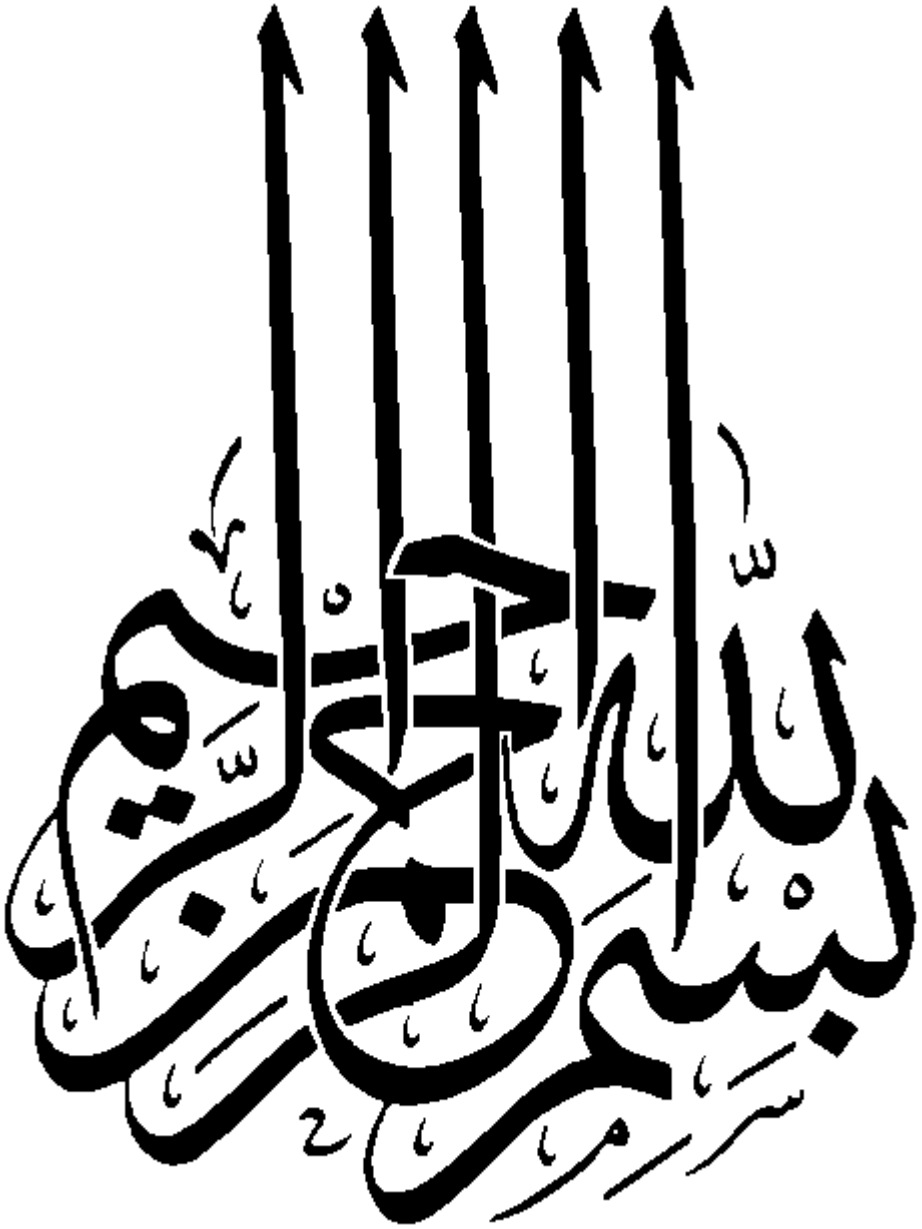
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

" شهد الله أنه لا اله إلا هو و الملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا اله إلا هو العزيز الحكيم "

الآية 18 سورة آل عمران

وقال تعالى

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصالحين ."

سورة النمل، الآية 19.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة إحدى المواضيع المهمة في القانون الجنائي والسياسة الجنائية المعاصرة لمكافحة الجريمة.
وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الشرطة العلمية في تحقيق محاربة الجريمة من خلال دور الجهات المختصة وأجهزتها , مع توضيح دور هذا الجهاز سواء على المستوى الفردي او الجماعي, وتبيان الجهود الوطنية في مجال مكافحة الجريمة ومنعها وكذا إظهار المناهج والأساليب الحديثة المتبعة في ذلك .

الكلمات المفتاحية : الشرطة العلمية –مسرح الجريمة –البحث الجنائي.

Résumé :

L'étude aborde les sujets importants du droit pénal et de la politique pénale contemporaine.
Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de la police scientifique dans la réalisation de la lutte contre la criminalité à travers le rôle des autorités compétentes et de leurs agences, avec une clarification du rôle de cet Corp, que ce soit au niveau individuel ou collectif, et les efforts national en matière de le domaine de la prévention et de la prévention du crime, ainsi que de montrer les approches et méthodes modernes utilisées dans ce domaine.

Mots-clés : police scientifique - scène de crime - enquête criminelle.

شكر وتقدير

يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر
وجميل العرفان
إلى الأستاذ تركي محمد السعيد لإشرافه
على مذكرتنا والذي لم يبخل علينا
بنصائحه وتوجيهاته القيّمة التي كانت
عونا لنا في إتمام هذا البحث، كما
نتوجه بخالص شكرنا وعميق امتناننا
إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

وإلى كافة الأساتذة الذين درسونا و
إلى كل من مدّلنا يد العون والمساعدة
من قريب أو من بعيد
* شكرا لهم جميعا *

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من حملتني كرها ووضعتني كرها

وأحبتني بجنون،

أمي الغالية

إلى رمز التحدي والصمود، أبي أطال

الله عمره،

إلى إخوتي كل باسمه،

إلى كل من سعته ذاكرتي ولم تسعه

مذكرتي،

أحبكم في الله

قائمة المختصرات:

ق.إ.ج: قانون الإجراءات الجزائرية.

ط: الطبعة.

ص: الصفحة.

ADN: Acide dèsoxyribo nuclèique

تقنية للتعرف على البصم الوراثي بإستخدام الحمض النووي منقوص الأكسيجين.

AFIS: Automatisèe d'identification des empreintes digitales

تقنية النظام الآلي للتعرف على بصمات الأصابع.

IBIS: Interpol ballistic information network

بنك المعلومات الإجرامي الذي يخزن المعلومات المتعلقة بالمقذوفات المرفوعة من مسرح الجريمة.

مقدمة

تميز عصرنا الراهن بالتطور العلمي المذهل لاسيما في زمن التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة، هذا التطور انجرت عنه تقدمات سريعة في مجالات واسعة لقضايا لم تشهدها البشرية من قبل وخاصة الجريمة, ونظرا لأن أهمية الإثبات الجنائي تكمن في كون هذا الأخير يتعلق بالجريمة نفسها حيث أصبح إثباتها يتطلب التخلي عن نظام الإثبات التقليدي و استبداله بنظام الإثبات العلمي الذي يستخدم وسائل مخبريه حديثة تعتمد على علم الدقائق والتخصصات في المخابر الجنائية .

إن أهمية الدليل العلمي المتوصل إليه بوسائل مخبريه في موضوع الإثبات الجنائي تزداد يوما بعد يوم بما حققه من النتائج العلمية الصحيحة بنسبة عالية جدا أين يملك ذوي الاختصاص الفني قدرة كبيرة في التغلب على ذكاء المجرمين وحيلهم مهما حاولوا طمس أثار الجريمة أو إخفائها مما يعني أن هذه الوسائل لها جدوى ومكانة في ميدان الإثبات الجنائي وعدم التقيد بالطرق القديمة التي تجهض الجهود المبذولة في الوصل إلى دليل إثبات.

ان جواز اللجوء للخبرة في الإثبات الجنائي بتطبيق المنهج العلمي وتوظيف التقنية الفنية الحديثة في التحقيق الجنائي يساهم وبفاعلية في إيجاد الأدلة الفنية والقرائن التي تمكن المعنيين من كشف غموض كثير من الجرائم وتقديم المجرمين إلى العدالة وتبرئة ساحة كثير من المتهمين وبذلك أصبح الدليل المادي يحتل مكانة كبيرة وأهمية بارزة بالدليل القوي.

إن جمع الأدلة الجنائية لا يقتصر على المحقق الجنائي وحده بل تمتد لتشمل مجموعة من الخبراء ضمن فريق كامل يطلق عليه فريق مسرح الحادث أو مسرح الجريمة ولكل خبير في هذا الفريق مهمة خاصة به, ويشكل الفريق بمجموعة عملا متكاملا يؤدي بالنتيجة إلى التعرف على الآثار المادية في مسرح الحادث ومعرفة مصدرها وصلتها بالجريمة أو المجرم ويساعد المحقق فنيا في الوصول إلى الحقيقة.

ويعد التحقيق الجنائي وجمع الاستدلالات من الأنشطة الأمنية التي تأتي في مقدمة محاولات مواجهة الجرائم المستحدثة وذلك عن طريق استحداث الأساليب والارتقاء بالمحققين وتزويدهم بالعلوم والتقنيات الحديثة، ولقد حظيت الشرطة العلمية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد من قبل جميع الدول، وقد برز هذا الاهتمام نتيجة للدور الذي لعبه التقدم العلمي والتقني في تطور الدول بصفة عامة والتحقيق الجنائي بصفة خاصة.

ولم تكن الجزائر بمنأى من هذا التطور إذ لم تبخل المديرية العامة للأمن الوطني عن مخبرها للشرطة العلمية، حيث زودته بآخر التجهيزات والمعدات والوسائل المادية المتطورة من أجل كشف وفك

معظم الجرائم المرتكبة، وإذا كانت الأدلة الكلاسيكية للإثبات في المواد الجزائية لا تزال يُعمل بها، إلا أن تطبيقها لم يعد مطلقا أمام التطور الهائل لوسائل البحث العلمية وتسخيرها في خدمة العدالة للبحث عن الدليل الجنائي، ويقصد بذلك الأجهزة العلمية التقنية التي تلازمها الموضوعية في كل الحالات خلافا للأدلة الكلاسيكية الأخرى التي تلازمها الذاتية ويحتمل ابتعادها عن الحقيقة.

يعتبر جهاز الشرطة العلمية من أهم الأجهزة التابعة للشرطة القضائية حيث يساعد في التحقيقات الجنائية للوصول إلى أفضل النتائج ولكشف غموض الحوادث الإجرامية من خلال استخدام مختلف التقنيات والوسائل العلمية التي يتوفر عليها هذا الجهاز، بالإضافة إلى الخبراء الذين يشكلون أهم عنصر في هذا الجهاز، كل في مجال اختصاصه، فمنه ممن يكون عمله في مكان الجريمة، مثل خبراء البصمات، ومنهم من يكون عمله داخل المخبر مثل خبراء تحليل الدم، وذلك من خلال إجراء مختلف التحاليل والفحوصات على العيّنات المرفوعة من مسرح الجريمة.

حيث أن مسرح الجريمة هو مستودع أسرار الجريمة ومنه تنبثق كافة الأدلة وهو بمثابة الشاهد الصامت الذي إذا أحسن المحقق الاستدراج حصل على معلومات مؤكدة , بحيث يمتد مسرح الجريمة إلى الطرق المؤدية إليه والأماكن المحيطة به وأماكن الإخفاء وغيرها , وبالتالي فان مسرح الجريمة ملكا مؤقتا لسلطات التحقيق بعد علمها بالجريمة يخضع لإشرافها المطلق ولها أن تتحفظ عليه وتعين الحراسة اللازمة وان يكون هناك إشراف مطلق من قبل القضاء بالطرق والوسائل التي يلجأ إليها المجرم لاقتحام مسرح الجريمة ,كما يعتبر "المصدر الأساسي الذي تنبثق منه كافة الأدلة، باعتباره المكان الذي يعطي لضابط الشرطة الخيط الأول واللازم في مجال البحث الجنائي، والقادر على كشف النقاب عن الآثار المادية التي قد يكون منها أدلة مؤدية للاتهام وبعد فحصها والتثبت من صحتها".

ومن أجل مواجهة ظاهرة الإجرام فإن جهاز الشرطة العلمية يقوم دوما بمهمة البحث والتحري عن الجناة، بالاعتماد على أحدث التقنيات العلمية في مجال البحث الجنائي.

ونظرا للدور الذي يقدمه هذا الجهاز في مسرح الجريمة سنقوم من خلال هذه الدراسة بتبيان اختصاصات الشرطة العلمية في مسرح الجريمة.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في عدة نقاط نذكر منها على الخصوص:

1- توظيف المعلومات بشكل ايجابي يهدف الى ايجاد الحلقة المفقودة من خلال الآثار المتخلفة في موقع الحادثة وتحويلها الى ادلة اثبات .

2- ان المعلومات الدقيقة تفتح ابوابا جديدة لينفذ من خلالها التحقيق الى روافد مستجدة تسهم في القاء الضوء على الفاعلين او الاشارة اليهم

3- حسن التعامل مع مسرح الجريمة ووقوف رجل البحث الجنائي مع المحقق واطلاعه على مستجدات التحقيق بمثابة دليل ارشادي لسير الاجراءات البحثية

4- وضع مسرح الحادث تحت المراقبة من طرف اشخاص مؤهلين يعتبر نقطة انطلاق لعملية البحث الجنائي

5- التأخر في جمع المعلومات وعدم وجود ذوي الخبرة العلمية وعدم المتابعة الدقيقة يهيأ الفرصة للجاني للإفلات من وجه العدالة في مجتمع سريع التحرك.

6- اهتمام الجهات الأمنية بتطور قطاع العدالة و تزويدهم بكل المعدات والوسائل التي تمكن من المساهمة في إيجاد الدليل و تقديمه للجهات القضائية المختصة عند الطلب من أجل مكافحة الجريمة وإجراء المحاكمات العادلة.

اهداف البحث :

1- ابراز دور الشرطة العلمية في التعامل مع مسرح الجريمة .

2- بيان الاساليب العلمية والفنية التي يستخدمها خبراء مسرح الجريمة ومساهمتها في الكشف عن غموض الجرائم

3- مدى استفادة مجال البحث الجنائي من خبراء مسرح الجريمة للوصول الى تقديم ادلة الاثبات وادلة النفي .

4- معرفة طرق إجراء المعاينة الفنية لمسرح الجريمة.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب شخصية و أخرى موضوعية

بالنسبة للأسباب الشخصية تتمثل في ما يلي :

– شعورنا بأهمية الموضوع في الوقت الحالي والمستقبل لأن الجرائم أصبحت ترتكب من طرف جناة يستخدمون وسائل وطرق يصعب كشفها بالطرق التقليدية.

– إبراز الدور الفعال الذي يقوم به خبراء مسرح الجريمة في مجال التحقيق الجنائي لأن النتائج العلمية التي تصل إليها المخابر الجنائية مؤكدة بنسبة عالية.

– عدم وجود دراسات قانونية كافية خصوصا على الصعيد المحلي .

أما بالنسبة للأسباب الموضوعية فتتمثل في:

– أن تطور الجريمة خطر يهدد المجتمع وسبل مواجهة الجريمة يتطلب وجود جهاز بشري ووسائل تواكب هذا التطور بحيث تعتمد عليها العدالة في أحكامها وقراراتها.

– اعتماد كثير من الدول على طرق الإثبات العلمية في إثبات الكثير من الجرائم

– لفت انتباه الدراسات والأبحاث المستقبلية من اجل تطوير البحث في مجال الأدلة الفنية الجنائية.

إشكالية البحث:

ما مدى فعالية جهاز الشرطة العلمية أثناء معاينة مسرح الجريمة؟

وترتبط بهذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

– ماهي هياكل وتقنيات الشرطة العلمية في الجزائر؟

– ما هي تقنيات الشرطة العلمية في البحث الجنائي ؟

– ما هي الاجراءات المتبعة من طرف الشرطة العلمية عند الانتقال إلى مسرح الجريمة ؟

– ما هي مهام الشرطة العلمية في مسرح الجريمة ؟

منهج البحث

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، وذلك من خلال وصف مختلف الأعمال والأساليب والطرق التي ينتهجها جهاز الشرطة العلمية في عملية التحقيق الجنائي، والتي تُوْصل بدورها إلى كشف الغموض عن الحوادث الإجرامية، أما المنهج التحليلي من خلال تحليل بعض نصوص قانون الإجراءات الجزائية وبعض القرارات و المراسيم التي تنظم هذا الجهاز كما استخدمناه في الإجراءات المتخذة من قبل الشرطة العلمية في تحصين وتوثيق مسرح الجريمة.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا أن تكون خطة البحث تتمحور حول محورين أساسين ضمن فصلين, بحيث الفصل الأول المعنون ب: الإطار المفاهيمي للشرطة العلمية ويحتوي هذا الفصل على مفهوم الشرطة العلمية (المبحث لأول) و هياكل وتقنيات الشرطة العلمية في الجزائر (المبحث الثاني)، أما الفصل الثاني معنون بالكيفية الآتية: مهام الشرطة العلمية,وتتمحور الموضوعات المبحوثة ضمنه بعنوان مهام الشرطة العلمية في مسرح الجريمة (المبحث الأول)و الطرق الفنية لمعاينة مسرح الجريمة ورفع الآثار الجنائية (المبحث الثاني) .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للشرطة العلمية

تواجه المصالح الأمنية بمختلف هياكلها تحديات كبرى للحفاظ على أمن وسلامة الأشخاص في وقت تنامت فيه ظواهر وأشكال عديدة للإجرام، ليأخذ بذلك طابعا آخر ضاعف من قوة الشبكات المهيكلة.

فالمشاكل الاجتماعية ساهمت بقدر كبير وفعال في تنامي بعض أشكال الجريمة إن لم نقل أنها أضحت من الدوافع التحفيزية في تطور هذه الظاهرة داخل المجتمع ما ألزم مصالح الشرطة على تكثيف الجهود ورفع التحديات التصدي لهذه الظاهرة والتقليل من نتائجها السلبية.

ولقد اتجهت الأبحاث العلمية الجنائية الحديثة إلى البحث عن وسائل إثبات الجريمة وربطها بصاحبها، ولهذا كان من الضروري على الأجهزة الأمنية إيجاد وتنظيم جهاز فني تُرتب أقسامه وتحدد اختصاصاته ومهام العاملين فيه يعمل جنبا إلى جنب مع جهاز الشرطة القضائية، وذلك لمساعدته في الكشف عن الجرائم، ويتمثل هذا الجهاز في الشرطة العلمية[1].

وبالتالي أصبحت الشرطة العلمية تشكل الدعامة الأساسية لدى مصالح الشرطة وذلك راجع إلى الأهمية التي تكتسيها والدور الذي تقدمه أثناء سريان البحث الجنائي بصفة عامة والبحث البوليسي بصفة خاصة فهي بذلك تهتم باستغلال جميع الأدلة الجنائية التي يتم اكتشافها في مسرح الجريمة بطريقة علمية عن طريق توظيف مجموعة من الوسائل التقنية والفنية قصد الوصول إلى فهم طرق ارتكاب بعض الجرائم والمساعدة في تحديد هوية الفاعلين[2].

وعلى هذا الأساس سنتولى دراسة هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول :الاطار المفاهيمي للشرطة العلمية من حيث نشأتها وتطورها، تعريفها وأهميتها،

المبحث الثاني :الهيكل التنظيمي للشرطة العلمية، وتقنياتها المستعملة في البحث الجنائي.

[1] عباس أبو شامة، الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة، المركز العربي للدراسات الأمنية، السعودية، 1988، ص 32.

[2] عصام المدني، مرشد الشرطة القضائية في أساليب البحث والتحري وطرق الإستدلال الجنائي، الطبعة الأولى، 2011، ص 221.

المبحث الأول: مفهوم الشرطة العلمية

يعتبر جهاز الشرطة العلمية من أهم الأجهزة التابعة للشرطة القضائية حيث يساعد في التحقيقات الجنائية للوصول إلى أفضل النتائج ولكشف غموض الحوادث الإجرامية من خلال استخدام مختلف التقنيات والوسائل العلمية التي يتوفر عليها هذا الجهاز، بالإضافة إلى الخبراء الذين يشكلون أهم عنصر في هذا الجهاز كل في مجال اختصاصه[1]، فمنهم من يكون عمله في مكان الجريمة، مثل خبراء البصمات، ومنهم من يكون عمله داخل المخبر مثل خبراء تحليل الدم، وذلك من خلال إجراء مختلف التحاليل والفحوص على العيّنات المرفوعة من مسرح الجريمة[2].

ومن خلال هذا المبحث سنتناول:

المطلب الأول: نشأة وتطور الشرطة العلمية

المطلب الثاني : تعريف الشرطة العلمية وأهميتها

[1] بمجرد وصولها (لأصحاب المآزر البيضاء)، تخضع وسائل الإثبات لسلسة من الفحوصات والتحاليل التي تجعلها قابلة للإستغلال كدليل قضائي، فاعتماد أحدث التقنيات والتكنولوجيات المختبرية، تعمل مختلف تخصصات العلوم والأدلة الشرعية التابعة للأمن الوطني على استنطاق وسائل الإثبات المادية، وسبل خباياها، وإخراجها من صمتها العميق، لتبوح بكثير من المعلومات الدقيقة التي تستند عليها نتائج الأبحاث القضائية وتتوقف عليها مصائر العديد من الأشخاص.

[2] إن التطور المستمر للجريمة جعل من المجرم يفكر بإتخاذ احتياطاته قبل إقدامه على النشاط الإجرامي حتى لا يترك أية آثار مادية، ولهذا كان من اللازم على مديرية الشرطة أن تواكب هذا التطور بإيجاد جهاز فني ومتخصص يعمل معها جنبا إلى جنب ويساعدها في حل القضايا الجنائية المعقدة، من خلال تزويده بمختلف الوسائل والأدوات الحديثة والذي أطلق عليه جهاز الشرطة العلمية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشرطة العلمية

مع ازدياد الجرائم وتطورها أصبح الكشف عنها ليس سهلا ولا يمكن الوصول من خلال التحري واستقاء المعلومات فقط, بل لابد من فحص الدليل المادي، حيث أصبح أكثر أهمية من الدليل النفسي المستمد من أقوال من يحتمل تواجدهم كشهود، وهذا ما فرض إيجاد جهاز يعتمد عليه في دراسة هذه الآثار وإمداده بمختلف الوسائل والتقنيات العلمية الحديثة للوصول إلى حقيقة الفعل وتحديد هوية المجرم وإيقافه وتقديمه للعدالة لمحاكمته بهدف حماية المجتمع من وقوع جرائم أخرى. وسنتطرق في هذا المطلب الى نشأة جهاز الشرطة العلمية في الفرع الأول و تطور الشرطة العلمية في الجزائر في الفرع الثاني

الفرع الأول: نشأة جهاز الشرطة العلمية

أولا: تطور الشرطة العلمية في العصر القديم

كانت تَتْبع في التحقيق طرق بدائية في سبيل بيان الصدق من الكذب كلما ثارت منازعة بين شخصين فكانت القبيلة تربط أيدي المتنازعين في شجرة على شاطئ النهر مُعرَّضين للالتهام من التماسيح، فإذا إلتهم التمساح أحدهما قبل الآخر اعتُبر الضحية على باطل، بالإضافة إلى أنه يعمل بإخضاع المشتبه فيه لاختبار يتمثل في حمله على إخراج لسانه ولمس طرفه بقضيب من حديد محمي، فإذا أصيب طرفه بحرق لكونه جافا اعتبر صاحبه مذنبا.

وما بين القرنين 16 و17 جرت محاكمة التفتيش في أوروبا على تعذيب المتهم لحثّه على الاعتراف انطلاقا من نظام الأدلة القانونية، حيث كان الاعتراف سيد الأدلة.

أما في عصر النور ظهرت مجموعة من الفلاسفة ينددون بالتعذيب ويَحملون عليه ويضعونه موضع شك، إذ ليس لازما أن يكون هذا الاعتراف صادقا فقد يكون نتيجة تفاديه لاستمرارية إيلامه المبرح لأنه في هذا الوقت كانت توقع على المتهمين المعترفين عقوبات شرسة، ومن هؤلاء الفلاسفة الماركيز الإيطالي سيزار **بيكاريا**[1].

[1] رمسيس بهنام، البوليس العلمي أو فن التحقيق، منشأة المعارف، مصر، 1996، ص 3.

ثانيا: تطور جهاز الشرطة العلمية في العصر الحديث

ساهم مجموعة من العلماء في وضع اللبِنات الأولى للشرطة العلمية وكان لكل واحد منهم دوره الفعال الذي أدى إلى وضع الأساس، فكان في مقدمة هؤلاء "هانس قروس" أستاذ القانون الجنائي في جامعة بيتول وباحث في تحديث أساليب البحث الجنائي والذي يفسر التحقيق الجنائي الذي عرفه سنة 1893 في كتابه " دليل قاضي التحقيق.

أما أول من فكر في علماء العصر الحديث بوضع فكرة كشف الأدلة عن طريق البصمات هو الدكتور "pur kinje" تشيكي الأصل، وهو أستاذ علم وظائف الأعضاء بجامعة برسلو سنة 1823.

وفي عام 1880 كان الدكتور "هنري فولدز" يقول بإمكانه اكتشاف المجرمين عن طريق بصمات الأصابع التي يتركها الجناة، لأنها تلعب دورا كبيرا في المستقبل إذا ما سجلت بصمات المجرمين على نطاق واسع.

وفي عام 1886 بدأ " فرنسيس قالتون" Francis galton بالقيام بدراسات لاكتشاف المجرمين عن طريق البصمات ووضع منهاج لاكتشافها.

أما في سنة 1892 وضع "جوان فيوستش Jhanvucetch" في البوليس الأرجنتيني نظام التبويب البصمات، كما طوّر " السير ادوارد رتشارد هنري"Richard sir Edward"نظاما مبسطا يمكّن بسهولة من الرجوع إلى بطاقات بصمات الأصابع واستخلاص المراد منها، وفي كل محاولات التبويب، الأمر يتعلق بوضع أرقام وحروف ورموز تُوزّع بينها بطاقات البصمات في السجلات[1].

<u>1-في الدول الغربية</u> :كان إنشاء أول مخبر جنائي لإدارة الشرطة بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1932 تلتها ألمانيا في سنة 1938، ثم بريطانيا هذه الأخيرة التي دعمت أجهزتها الفنية الأخرى ،كإدارة البصمات وأقسام التصوير والتسجيل الجنائي بالأجهزة والمعدات الحديثة ، وأنشأت لها فروعا في مختلف محافظاتها حتى وصل الأمر إلى أن شملت أقسام الشرطة المختلفة ، سواء الموجودة بالمدن أو الأرياف كنماذج مصغرة لهذه الإدارات الفنية، ثم حذت حذوها دول أوروبية أخرى من بينها فرنسا التي أنشأت هي الأخرى أول مختبر جنائي لسنة 1943، وقد أصبح اليوم تحت تصرف الشرطة العلمية الفرنسية العديد من المختبرات العلمية موزعة على مختلف أنحاء البلاد، ترتبط هذه المختبرات مباشرة بوزارة الداخلية، كل منها مستقل عن الأخر والى جانب هذه المختبرات يبقى المختبر

[1] رمسيس بهنام، البوليس العلمي أو فن التحقيق، المرجع السابق، ص 15.

المركزي لقيادة شرطة باريس يختص بتحقيق الشخصية ويعتبر الأكثر قدرة والأكثر تجهيزا ويتبع بخبرة واسعة في مجال الشرطة العلمية خاصة بالقضايا المتعلقة بالانفجارات والحرائق .[1]

هذا وتتمثل مهمة مخابر الشرطة العلمية في الاختبارات والأبحاث والتحاليل للآثار والقرائن المأخوذة من مسرح الجريمة أثناء جمع الأدلة في مواد الجنايات والجنح يتطلب من مصالح الأمن والدرك أو يتطلب من القضاة المديرية المركزية للشرطة القضائية نيابة المديرية الشرطة العلمية والتقنية المتواجدة عبر عدة مدن هي: ليل وليون ومرسيليا وتولوز وباريس التي يتواجد بها المختبر المركزي كما سبق أن أشرت وتسهر هذه المخابر على التحقيقات التي تتطلبها الهيئات القضائية والتي تتطلب خبرة فنية علمية من اجل البحث عن الآثار المادية التي تم العثور عليها في مسرح الجريمة.

أما الموظفين الذين يعملون في مخبر الشرطة العلمية بفرنسا فهم: إداريين و شرطة وعلميين في مهندسين وتقنيين ومساعدي تقنيين حيث كان عدد الإداريين بالمخابر سنة 1985 : 88 إداريا بينما أصبح العدد في سنة 1995: 50نفرا, والشرطة عددهم كان 26 أصبح 59 نفرا في سنة 1995 أما العلميين فقد زادا عددهم أكثر من الفئات السابقة بحيث في سنة 1985 كانوا 35 وأصبحوا 167 في سنة1995 وفي سنة 1996 وصل العدد الإجمالي لموظفي المخبر بفرنسا : 265 موظف لمعالجة 16000 قضية. [2]

هذا ويحتوي المخبر على عدة اختصاصات تتمثل في مجالات الفيزياء والكيمياء والجيولوجيا و السموم والصوتيات و الإلكترونيك والإعلام الآلي والبيولوجيا مما لهذا المخبر خصوصية والفعالية للشرطة العلمية , كما أن الدرك الفرنسي انشأ المعهد الوطني الفرنسي للبحث الجنائي الذي وضع تحت تصرف مصالح الأبحاث الجنائية لكشف الجرائم ومن بين الاختبارات التي يقوم بها المخبر:

البالستيك : من أجل دراسة الأسلحة والعيارات النارية

الوثائق : لدراسة الوثائق المزورة أو المقلدة وإجراء المقارنة ومضاهاة الخطوط

الآثار : للإجراء الفحوصات واخذ البصمات الرقمية للآثار الأقدام والأدوات المستعملة في الجرائم وكذا أرقام القطع النقدية

الجيولوجيا: دراسة كل ما يتعلق بالأرض

---

[1]. خربوش فوزية :الأدلة العلمية ودورها في إثبات الجريمة ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2001 - 2002 ص 50 .

[2] jean Paul milland: les empreintes génitiques en pratique judiciaire(les laboratoires de police scientifique)impression bialecsa ,nancy,deuxième trimestre 1998,p 89-90.

نقلا عن تركي محمد السعيد, دور المخابر الجنائية في الاثبات الجنائي, رسالة ماجستير, كلية الحقوق بن عكنون, جامعة الجزائر1, 2013,ص36.

دلائل المتفجرات : دراسة المتفجرات والسوائل القابلة للاشتعال .

علم النفس والكيمياء : دراسة الزجاج , الطلاء , الحبر , الألياف .

قسم السموم : البحث عن العناصر ومسببات الموت وكمية الجرعات المؤدية للموت.

البيولوجيا : التعرف على شخصيات الأفراد من خلال السوائل البيولوجية كالدم, المني واللعاب... الخ.[1]

2- نشأة المخابر الجنائية في الدول العربية : تأثرت الدول العربية بالنظريات والأنظمة التي جاءت بها العلماء في الغرب , وكان لها الدافع القوي في تطوير أساليب البحث الجنائي في العالم العربي حيث بدأ العمل على توظيف هذه الأنظمة ونظريات العلمية بطريقة علمية وعملية من خلال اعتماد على الوسائل العلمية والخبرات الفنية بإنشاء مخابر جناية يتم فيها تحليل الآثار المادية وتحويلها إلى أدلة مادية تساهم في التحقيق الجنائي . [2]

1- جمهورية مصر العربية : في سنة 1896 أنشأت نضارة الداخلية إدارة تحقيق الشخصية للأخذ بطريقة المقاسات البدنية التي ناد بها برتليون, باعتبارها احد الوسائل الحديثة في مجال تحقيق الشخصية ثم سرعان ما ادخل نظام البصمات للأشخاص كوسيلة لتحقيق الشخصية إلى جانب طريقة المقاسات, وعقب ذلك نظام تصوير المجرمين وفي سنة 1957 تم إنشاء أول معمل جنائي يتبع مصلحة التحقيق الشخصية , وفي سنة 1960 صدر القرار الوزاري رقم 115 في 17 سبتمبر 1960 بتنظيم مصلحة الأمن العام ونص في هذا القرار على إنشاء إدارة المعمل والتصوير الجنائي ثم صدر بعد ذلك قرار من وزارة الداخلية رقم 13 لسنة 1964 أين اعتبر المعمل الجنائي تابعا لمصلحة تحقيق الشخصية مع منح خبراء المعمل الجنائي صفة الضبطية القضائية مع تقسيم المعمل الجنائي إلى 9 أقسام.[3]

وبعد سنة 1971 تم إعادة هيكلت مصلحة تحقيق الشخصية تابعة لوزارة الداخلية كما تم تطوير أقسامها المختلفة عن طريق المعمل الجنائي ونظام البصمات الفردية فضلا عن تطور وسائل كشف

---

[1] jean Paul milland : ouvrage précédent , p 90,91

[2] . عبد الفتاح مراد : التحقيق الجنائي الفني الإسكندرية , مصر الطبعة الأولى سنة 1998 , ص 93 -94

[3] . عبد الفتاح مراد : مرجع سابق ص95-96

البصمات والتصوير الجنائي وإنشاء معهد تحقيق علوم الأدلة الجنائية كما تم إنشاء معمل للطب الشرعي والبيولوجيا سنة 1995 .

- **في دولة الإمارات العربية المتحدة** : دخل نظام المعمل الجنائي سنة 1971 وبعد سنتين تم إنشاء المختبر الجنائي في أبو ظبي وتم استحداثه سنة 1976 مواكبة لتطور التكنولوجي والعلمي وبعد هذا المختبر من أفضل واحدث المختبرات الجنائية في العالم لما يضمه من أقسام وفروع متعددة يستخدم خبرائها احدث الأجهزة للكشف عن مختلف أنواع الجرائم, وتعتبر من الأجهزة النادرة التي لا تتوفر إلا في بعض المختبرات الجنائية ذات المستوى العلمي مثل جهاز تحليل ADN[1] وجهاز البروكليتنا الخاص بالكشف عن عمليات التزوير للأوراق المالية والمستندات والميكروسكوب الالكتروني المستخدم في فحص الآثار المتخلفة في مسرح الجريمة بحيث استطاع هذا المختبر منذ نشأته أن يساعد في الكشف عن العديد من الجرائم بشتى أنواعها وأشكالها.[2]

- **دولة قطر** : أنشأ المختبر الجنائي في دولة قطر سنة 1973 وكان موقعه في المختبر المركزي التابع لمستشفى الرميلة يتكون من غرفة واحدة يعمل بها شخص واحد يقوم بتحليل المواد الكحولية في الدم وتحليل المواد الخدرة , يعدها ثم الاتفاق مع شركة ألمانية سنة 1977 على تجهيز مختبر جنائي حديث بالمقاييس العالمية في ذلك الوقت وفي عام 1980 تم افتتاح المخبر الجنائي بالمفهوم العصري وكان يتكون من شعب مختلفة.

واتت النقلة الثانية في شهر يناير من عام 2004 حيث تم افتتاح مبنى المختبر الجنائي الجديد ضامن احدث المعامل والأجهزة المتقدمة عالميا في شتى أقسامه وفروعه ويحوي خبراء وفنيين مهرة من الكفاءات القطرية من حملة الشهادات الجامعية العلمية تبلغ نسبتهم ما بين 80 الى90 بالمائة من جملة العاملين بالإضافة إلى خبراء آخرين على مستوى عالي من الكفاءة والخبرة ولا طالما كان

[1] M.abdelli:"l'utilisation des technique de l'A.D.N revue de la gendarmerie National"28/03/08,p24.

نقلا عن تركي محمد السعيد, المرجع ا لسابق ,ص38.

[2] حاكم عبد الرحمان : شرطة الإمارات تواجه الجريمة بالوسائل العلمية , مجلة الشرطة , الإمارات , السنة 23 العدد 276 , سنة 1993 , ص 47 وما بعدها

وسيضل دور المخبر الجنائي في مواجهة الجريمة ومكافحتها دورا فعالا في خدمة العدالة والقضاء واضعا في اعتباره التسلح بالعلم والخبرة لمواكبة أي تطورات للجريمة في الحاضر والمستقبل. [1]

وعلى غرار مصر والإمارات وقطر نجد المملكة العربية السعودية التي أنشأت أكادمية نايف للعلوم الأمنية قسما خاصا لعلوم الأدلة الجنائية بكلية التدريب وزودته بالإطارات البشرية المؤهلة وجهزته بالتقنيات الفنية الحديثة والمتجددة وعهدت إليه إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية التطبيقية في علوم الأدلة الجنائية.[2]

– **في المغرب** :ففي سنة 1995 أنشأ المغرب المختبر الوطني للشرطة العلمية كمصلحة تابعة للإدارة العامة للأمن الوطني، خاصة أن تطور الجريمة بالمغرب وتنامي ظاهرة الإرهاب والاتجار في المخدرات فرض على الأجهزة الأمنية نهج مقاربة جديدة على صعيد البحث والتحري والتحقق من هويات الفاعلين أو المتوفين وعائلاتهم.

يتوفر المختبر الوطني للشرطة العلمية، على مختبرين كيميائيين، واحد بالبيضاء بمحاذاة ولاية الأمن على مساحة 2500 متر مربع ويشتغل به 35 إطارا موزعين على ثلاث مصالح، وهي: مصلحة البيولوجيا والفيزياء والكيمياء ومصلحة الحرائق والمتفجرات ومصلحة التسمم والمخدرات.[3]

المختبر الثاني يوجد مقره بالرباط، وأنشئ سنة 1998, وتناط بمختبر الرباط مهمة الدراسة العلمية لوقائع تزييف العملة وتزوير الوثائق الرسمية وتحليل المقذوف الناري أو ما يعرف بـ "البالستيك"، وقد تم تجهيزه بوسائل علمية متطورة، ويشتغل فيه موظفون ينتمون إلى أربعة خلايا متخصصة: الأولى متخصصة في التحليل الفيزيوكميائي ، والثانية في الإحيائيات، والثالثة في معالم مسرح الجريمة، والرابعة متخصصة في البحث وتنمية مجالاته.

وتم إدماج المختبرين تحت رئاسة واحد ومقرها الرباط سنة 2004. المختبر الوطني عالج عددا كبيرا من الملفات تجاوزت 4581 قضية عام 2006. أما تحاليل الحامض النووي التي أجراها المختبر في

---

[1] فتحي إبراهيم بيوض : المخبر الجنائي وإحقاق الحق , مجلة العرب القطرية , العدد 7887 بتاريخ 2010/01/09 .الموقع الالكتروني للمجلة www.alarab .com .qd

[2] أكاديمية نايف للعلوم الأمنية, مجلة أصداء الأمة, العدد 3, جويلية 2003.

[3] http://press.marocs.net جريدة الوطن الآن : الشرطة العلمية, الطبعة الإلكترونية 259 , , 29 نوفمبر 2010

نفس السنة فقد وصل عددها إلى 300 تحليل، أغلبها تعلق بإثبات النسب، والباقي مرتبط بفك خيوط وملابسات الجريمة.

ومن مهام المختبر المركزي أيضا إعداد بنك معلومات "مدني" كما يسعى المغرب إلى اقتناء نظام جديد لتحميض البصمات للبحث عن البصمات فوق البنفسجية التي لا تظهر بالعين المجردة، ونظام[سيبر فيم] الذي يسمح بتحميض الأشياء غير المنقولة مثل السيارات في الشوارع. خاص بتخزين و تدوين البيانات المتعلقة بالأسلحة التي يحوز عليها مدنيون وكذلك السلاح الذي يحمله رجال الشرطة، ويتم تسجيل كل البيانات المتعلقة بصاحب السلاح، ونوعه ورقمه التسلسلي وترتيب الرقم التسلسلي الخاص بكل قطعة.

وتتكامل مصالح المختبر العلمي في عملها، حيث يتم التنسيق مع مكتب تحقيق الشخصية الذي تتمثل مهامه في التوثيق، دراسة المناهج و التكوين الذي يعد أساسيا في هذه المصلحة، لأن سوء رفع البصمة يؤدي حتما إلى إتلاف الدليل المادي للجريمة و خلط في الهوية، وعليه يخضع تقنيو مسرح الجريمة إلى تكوين قاعدي على مستوى مدارس الشرطة، يتلقون تكوينا خاصا في التدخل على أي مسرح جريمة.[1]

الفرع الثاني: تطور الشرطة العلمية في الجزائر

نظرا لتطور أسلوب ارتكاب الجريمة والوسيلة المستعملة لارتكابها ونظرا لتوفر إطارات جامعية مؤهلة، وَضع مخبر الشرطة العلمية القديم آليات جديدة مواكبة لتطور المجتمع وتزايد الإجرام، وأصبح هذا المختبر يشكل حاليا المخبر المركزي للشرطة العلمية الكائن مقرها بشاطوناف بالجزائر العاصمة، بعد تدشينه في 22 جويلية 1999 من قبل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، وكان يضم حوالي 170 مختص إلى جانب 500 تقني مسرح جريمة موزعين عبر دوائر العاصمة بالإضافة إلى المخبرين الجهويين بوهران وقسنطينة، وكل هذه المخابر مجهزة بأحدث التقنيات والأجهزة العالمية المتطورة كما أن هناك مشاريع مستقبلية لإنشاء مخابر في تمنراست، ورقلة، بشار[2]، وتعتمد على كافة المقاييس الدولية التي تتوفر عليها أغلب المخابر الجنائية العالمية لتحليل ADN وذلك بالاشتراك مع خبراء دوليين، حسب آخر ما توصل إليه البوليس العلمي الدولي Interpol[3].

1 جريدة الوطن الآن : نفس المرجع السابق[1]

[2] فاطمة بوزرزور، دور الشرطة العلمية في إثبات الجريمة، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2008، ص 7.

[3] فاطمة بوزرزور ،نفس المرجع، ص 8.

كما تم إقتناء نظام جديد لتمحيص البصمات ما فوق البنفسجية التي لا ترى بالعين المجردة يسمى " نظام سيرفيم"، والذي اعتمد من قبل في اسبانيا في تفجيرات مدريد، حيث تم إرسال مفتشين للشرطة العلمية في مخبر تمحيص البصمات الذي تم استخدامه في الخارج من أجل التكوين والتدريب، و إلى جانب مخبر الشرطة المركزي وهو مخبر الشرطة العلمية بشاطوناف، تملك الجزائر عدة مراكز جنائية خاصة بالبحث الجنائي مثل مركز الأدلة الجنائية بالسحاولة، ومخبر الإجرام والأدلة الجنائية ببوشاوي التابعة للدرك الوطني[1].

ويحتل جهاز الشرطة العلمية الجزائرية اليوم مركزا هاما في مجال البحث الجنائي الفني من خلال اعتماده على أحدث تقنيات البحث العالمية، والتي من بينها نظام ibis إيبيس" أو الباليستيك balistique الذي تتوفر عليه نيابة مديرية الشرطة العلمية لمديرية الشرطة القضائية، إذ تعتبر الجزائر من أصل 32 دولة والتي تعتمد على هذا النظام والتي من بينها: ألمانيا، المملكة العربية السعودية، ويعد هذا النظام بنك معلومات إجرامي خاص بتخزين جميع البيانات المتعلقة بظرف أو مقذوف سلاح ناري سواء تم العثور عليه في مسرح الجريمة، أو في مكان آخر وُتدون المعلومات في بنك خاص يسمى القاعدة الإجرامية في بنك المعطيات، حيث يضم هذا البنك حاليا أكثر من 15 ألف قطعة سلاح في عملية انطلقت منذ سنة 2003 ولا تزال متواصلة، وقد احتلت الجزائر المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث نجاعة هذا النظام[2].

بالإضافة إلى نظام ibis يحتوي المخبر المركزي للشرطة العلمية على أحدث نظام في العالم لتحليل البصمات وهو النظام الآلي للتعرف على البصمات AFIS والذي يحتوي على البطاقات البصمية والنقطية لأشخاص مشبوهين خضعوا للتعريف أو التوقيف من طرف مصالح الشرطة أو الدرك الوطني في حملات التفتيش أو المداهمات، كما تم اعتمادها خلال الكوارث الكبرى التي شهدتها الجزائر مثل زلزال بومرداس وفيضانات باب الواد لتحديد هوية بعض الجثث التي تم انتشالها.

يتم تدوين المعلومات بهذا النظام عند تحويل أي شخص أو مشتبه فيه لمراكز الشرطة حيث تكون المعلومات الخاصة مع أخذ بصمات أصابع اليد العشرة، إضافة إلى أخذ صورة مقابلة وصورة جانبية وتُحفظ في هذا النظام عن طريق الإعلام الآلي، ومن ثم فهو يعد بمثابة أرشيف قضائي يرجع إليه

[1] نائلة بن رجال، الشروق تزور مصالح الشرطة العلمية والتقنية، جريدة الشروق اليومي الجزائري، العدد 120، الجزائر، 17 آفريل، 2007، ص 7.

[2] نائلة بن رجال، الشروق تزور مصالح الشرطة العلمية والتقنية، نفس المرجع، ص 6.

مقارنة للبصمة المشتبه فيها مع البصمات المحفوظة بالنظام، إذ يستغرق البحث حوالي ربع ساعة فقط ليصل في الأخير إلى نتائج محققة ودقيقة تمرر على اثرها خبرة يسلم إلى وكيل الجمهورية أو ضابط الشرطة القضائية[1].

وبتاريخ 20 جويلية2004، تم تدشين أكبر مخبر علمي وهو مخبر البصمة الوراثية ADN،إذ يعد هذا المخبر الأول من نوعه على المستوى العربي والثاني على المستوى الإفريقي، يعمل فيه مختصين في البيولوجيا، الذين تلقوا تكوينا متخصصا في تقنية تحليلADN، بمختلف مخابر الشرطة العلمية كإسبانيا، فرنسا، بلجيكا، كما تمت إعادة هيكلة هذا المعهد ليطلق عليه إسم معهد علوم الأدلة الجنائية.

المطلب الثاني: تعريف الشرطة العلمية وأهميتها

أن التقدم التكنولوجي و الاكتشافات العلمية الحديثة في كافة المجالات قد أدى إلى تقدم، ورفاهية الإنسان في النواحي الصحية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلا انه من جانب آخر ظهرت جوانب سلبية على حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية في مجال الجريمة والكشف عنها، والبحث عن أدلة الإثبات وصولا إلى كشف الجريمة , فكان واجبا على هذه الدول أن تواجه هذا الإجرام المنظم بأساليب حديثة، ومتطورة تتماشى معه أن لم تتفوق عليه للحد من خطورته، والعمل على مكافحته وذلك باستعمال الاطار البشري المؤهل قانونيا وعلميا وكذا الوسائل و التقنيات المخبرية في جهاز الشرطة العلمية. وعليه سنتطرق الى تعريف الشرطة العلمية في الفرع الأول ثم الى أهمية الشرطة العلمية في الفرع الثاني

الفرع الأول:تعريف الشرطة العلمية

هناك عدة تعاريف للشرطة العلمية من ذلك أنها: "مجموعة المبادئ العلمية والأساليب التقنية في البحث الجنائي لإثبات وقوع الجريمة ومساعدة العدالة على تحديد هوية مرتكبها وأسلوبه الإجرامي[2].

كما تعرف على أنها: "فحص شامل ومنهجي ودقيق لمسرح الجريمة، تم معاينته وفقا لقواعد منطقية وبسرعة لأن الآثار والشهادات ومختلف الأدلة سهلة الإتلاف والتغير، وهذا باستعمال قواعد فنية كالتسلسل والمنطق في التصوير ورفع الآثار ووصف المكان والربط بين الشهادات ووضع فرضيات منطقية تتناسق والنتائج المتحصل عليها من معاينة الأشخاص للأشياء والمكان، فهي تشمل الأفعال

[1] نائلة بن رجال، المرجع السابق، ص 07.

[2] أحمد بسيوني ابو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، المكتب الجامعي، مصر، 1998، ص 305.

الدامية للبحث والحفاظ على الآثار المادية الظاهرة وغير الظاهرة في مسرح الجريمة وتستعمل عدة تقنيات تكنولوجية عالية".

وهناك تعاريف أخرى للشرطة العلمية منها:

أنها مجموعة العلوم والأساليب التي تهدف إلى إقامة الدليل للإدانة من خلال الكشف واستغلال الآثار.

نرى بأن كلا التعريفين غير كافيين لأنهما لم يتطرقا إلى عنصر مهم وهو مسرح الجريمة أي المكان الذي تظهر من خلاله الأدلة الجنائية.

تعرف أيضا الشرطة العلمية على أنها" فحص شامل ومنهجي ودقيق لمسرح الجريمة، تم معاينته وفقا لقواعد منطقية وبسرعة، لأن الآثار والشهادات ومختلف الأدلة سهلة الإتلاف والتغيير، وهذا باستعمال قواعد فنية كالتسلسل والمنطق في التصوير ورفع الآثار ووصف المكان والربط بين الشهادات ووضع فرضيات منطقية تتناسق والنتائج المتحصل عليها من معاينة الأشخاص للأشياء والمكان، فهي تشمل الأفعال الرامية للبحث والحفاظ على الآثار المادية الظاهرة وغير الظاهرة في مسرح الجريمة وتستعمل عدة تقنيات تكنولوجية عالية.

والشرطة التقنية هي المجموعة الأساليب والتقنيات التي تهدف الى معاينة الجريمة والبحث عن مرتكبيها وإقامة دليل إدانته أو ما يسمى بعلم معاينة الجريمة"[1].

أما التعريف الراجح هو" إن الشرطة العلمية هي التنظيم الوحيد الذي يتوفر على الوسائل الإدارية والقضائية والتقنيات اللازمة لترجمة العناصر المرفوعة من مسرح الجريمة وتحليلها مخبريا من مبدأ حتمية ترك المجرم أو الجاني آثار أو بقايا في مسرح الجريمة أثناء ارتكابه أو اقترافه الجريمة أو يحمل معه آثار من ذلك المكان، من أجل الوصول إلى هوية الفاعل أو الفاعلين ومعرفة كيفية وقوعها، لذلك فالشرطة العلمية تستعين بالطب، الفيزياء، البيولوجيا بالإضافة إلى علم الكائنات الحية وعلم السموم[2]، وغيرها من العلوم لتحديد إدانة أو براءة المشكوك فيه لإعتبار البراءة هي الأصل، لأنه شامل ويحتوي على كافة عناصر الشرطة العلمية.

---

[1] عبد الحميد مسعودي، دور الوسائل العلمية الحديثة في التحقيق الجنائي، مجلة مدرسة الشرطة القضائية، العدد الأول، المديرية العامة للأمن الوطني، الجزائر، 2011، ص 19–20.

[2] المتخصصون في علم السموم يدققون في إمكانية تواجد أثر للمخدرات أو العقاقير أو الكحول أو حتى المواد السامة العادية أو المتبخرة في العينات البيولوجية من قبل الدم والبول وغيرها، أو في باقي الأعضاء البشرية كمحتوى المعدة والأنسجة العضوية . . إلخ، كما يعملون أيضا على تحليل إمكانية وجود المواد السامة بالمنتجات الإستهلاكية مثل الأعشاب الطبيعية والمواد النباتية والغذائية.

كما يمكن تعريف الشرطة العلمية، بأنها جهاز تابع لمديرية الشرطة القضائية وهو عبارة عن مجموعة من البيانات والموظفين والطرق المستعملة لضبط حالة الأماكن التي وقعت فيها الجرائم، وهي عملية يتم من خلالها البحث عن الآثار والقرائن التي من شأنها أن تساهم في تحديد هوية الأشخاص المتورطين في الأفعال الجرمية، ومن هذا المنطلق فإن النشاط الأساسي للشرطة العلمية يجري تحديدا في مسرح الجريمة باعتباره نقطة انطلاق التحقيق الذي يجريه ضابط الشرطة القضائية على وجه السرعة، كما يعتبر الحلقة الأضعف في سلسلة التحقيقات الاستدلالية[1]، لذلك فإن المحافظة على مسرح الجريمة يكتسي أهمية قصوى في إنجاح أي تحقيق أو بحث جنائي.

تعتبر بريطانيا من الدول الرائدة التي وضعت متخصصين بأجهزتها الأمنية في البحث الجنائي، نظرا لاستيعابها لأهمية مسار التحقيق الجنائي، بحيث أنه في الوقت الذي كانت مختبرات الشرطة العلمية الفرنسية تمتلك 35 خبيرا تقنيا، كان لدى بريطانيا حولي 900 خبيرا متخصصا، وفي ألمانيا 700 خبيرا، الشيء الذي جعل فرنسا آنذاك، بالضبط سنة 1983 على إثر الحادث الإرهابي الذي أصاب مطار "أورلي" الدولي أن تستنجد بالشرطة العلمية الألمانية، مما أثار إنتباه المشرع الفرنسي إلى هشاشة أجهزته الأمنية، حيث قام بسن قوانين تواكب التطور العلمي، وأصبح دور تقنيي مسرح الجريمة أكثر أهمية، باعتباره المستشار التقني لمسرح الحادث، ونظرا لمساهمته في توجيه الباحث الجنائي وضابط الشرطة القضائية المكلف بالتحقيق إلى أهمية الآثار المتواجدة بمسرح الحادث، من خلال المعاينة الأولية، وهو ما جعل المشرع يعزز من دور هذا الجهاز الشرطي من خلال تكثيف التداريب للتدخل في مسارح الجرائم، وتعميق مهاراتهم في تجميع الآثار وطرق التصوير والرفع المساحي والقياسي لمسرح الجريمة، كما أنه اقتنع بفاعلية هذا الجهاز وقدرته على فك لغز العديد من القضايا الجنائية[2].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تمييز الشرطة القضائية عن الشرطة التقنية والعلمية، حيث أن الشرطة بصفة عامة، عبارة عن مجموعة فروع والتي تشكل تنظيمها الفني، فكل فرع يؤدي مهامه حسب إختصاصه، والتي من بينها الشرطة التقنية والعلمية والتي تعد من أهم الفروع التابعة لمديرية الشرطة القضائية والتي لا يمكن لها أن تستغني عنها في عملها وذلك لتوفرها على تقنيات وفنيات عالية في

[1] عبد الرحمان يوسف علوى، الشرطة التقنية والعلمية فاعل أساسي في التحقيقات الجنائية، مجلة الشرطة، عدد 96، فبراير، 2013، ص 27.

[2] ياسين عزاوي، المجلة المغربية للقانون الجنائي والعلوم الجنائية، العدد الثالث، 2016، ص 218-219.

مجال البحث الجنائي، ومنذ إحداث المديرية العامة للأمن الوطني،عرفت الشرطة العلمية التي توصف بأنها الحليف الذي لا محيد عنه لتحقيق العدالة، الكثير من التطورات المفصلة بسبب تطور الأساليب الإجرامية والأدلة الشرعية، وهذا ما يميز الشرطة العلمية عن الشرطة القضائية.

ليست الشرطة العلمية مجرد شرطة للتشخيص أو تحديد الهوية، وإنما هي شرطة مؤهلة وخبيرة، وفي هذا الصدد، أثمرت الجهود التي بذلتها مصالح الأمن الوطني في سعيها التسخير العلم ولخدمة العدالة ضمان" الارتقاء بالشرطة العلمية إلى مختبر الأدلة الجنائية" وذلك بوصفها هيئة جامعة، مهمتها إسناد المحققين الميدانيين، وتعزيز وسائل الإقناع المادية، وتنوير القضاة في المسائل التقنية والفنية[1]، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى أوجه التشابه (أولا)، و(ثانيا) إلى أوجه الاختلاف.

أولا: أوجه التشابه

الشرطة التقنية والعلمية والشرطة القضائية يشتركان في عدة أمور من بينها:

1) الشرطة العلمية والتقنية هي فرع من فروع الشرطة، وهي تعمل معها وتحت لوائها ويشكلان معا فريقا متكاملا، تعتمد عليه للوصول إلى أفضل النتائج، فرجل الشرطة القضائية عند سماعه بوقوع الجريمة ينتقل بسرعة إلى مكان الحادث بعد التأكد من صحة المعلومة، وذلك بعد إخطار وكيل الجمهورية، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل الحفاظ عليه (مسرح الجريمة) من أن تمتد إليه يد أي شخص، ليأتي بعد ذلك دور الشرطة التقنية والعلمية في معاينة وفحص المكان لرفع الآثار التي خلفها الجاني أو المتهم وفق خطة ومنهاج معين، تهيئا لنقلها إلى المخبر الجنائي لإجراء مختلف الفحوصات عليها من أجل الوصول والكشف عن الجريمة.

2) إذا كانت الأبحاث الأولية في مسرح الجريمة تعتبر من أعمال الشرطة التقنية والقضائية فإن استخدام وسائل بحث ومقارنة جد متطورة تدخل في إطار الشرطة العلمية، فالأولى تجمع كل نشاطات الشرطة القضائية والتقنية بمسرح الجريمة ومهام المعاينات المادية بالأماكن ورفع الأثار، وأما الشرطة العلمية فإنها تستخدم مختصين وخبراء لتحليل هذه الآثار.

ثانيا: أوجه الاختلاف

تختلف الشرطة التقنية والعلمية عن الشرطة القضائية في عدة نقاط من بينها:

1) يتحدد اختصاص الشرطة القضائية بالدائرة الإقليمية التي يباشر في إطارها ضباط الشرطة القضائية عملهم المعتاد، إلا أنه قد يمتد في حالة الاستعجال في جرائم المخدرات والجريمة المنظمة

[1] رضا اشبوح، يوسف بيهي، الشرطة التقنية والعلمية تحت مجهر القارئ، مجلة الشرطة، العدد 31، مارس 2019، ص 8.

عبر الحدود الوطنية والجرائم الماسة بالأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وجرائم الإرهاب، ليشمل كافة الإقليم الوطني، بالإضافة إلى الاختصاص النوعي حيث يحدد الاختصاص النوعي نطاق عمل واختصاصات فرقة الشرطة القضائية، بالنظر إلى نوعية الجرائم التي يكلف رجال الضبط القضائي بالتصدي لها أيا كانت، فالكشف عن الجريمة يتطلب توافر خبرة فنية وإدارية في حدود الوظيفة الموكولة إليهم، كونهم أقدر على الإلمام بماهية العمل الذي يمارسونه، ويختلف الاختصاص النوعي تبعا لطبيعة الصفة الضبطية لرجال الشرطة، فمنهم من خول لهم المشرع الاختصاص النوعي العام ومنهم من جعل اختصاصهم مقتصرا على نوع خاص من الجريمة.[1]

يناط بالضبط القضائي مهمة البحث والتحري عن الجرائم من جمع الأدلة والبحث عن مرتكبيها، كما تقوم بتلقي الشكاوي والبلاغات وجمع الاستدلالات وإجراء التحقيقات الابتدائية وكذلك تنفيذ الإنابات القضائية، كما أنها تقوم بالانتقال إلى مسرح الجريمة للمعاينة وتفتيش المساكن وتحرير المحاضر، واستجواب المشتبه فيهم والقبض والإيقاف وسماع أقوالهم وتوقيفهم.[2]

2) في حين أن الشرطة التقنية تقوم بالتقريبات الجنائية وذلك بإنشاء رابطة بين الجرائم التي ترتكب من شخص واحد تبعا لأسلوبه الإجرامي، والتأكد من تصريحات الضحية والمشتبه فيهم والشهود ومقارنتها والإجابة عن التساؤلات أو النقاط التي بقيت عالقة وغامضة حول ظروف ارتكابها.

3) أما الشرطة العلمية فهي تقوم بفحص الآثار وذلك باستخدام أحدث التقنيات في عمليات اكتشاف الجريمة والحماية والحفاظ على الآثار المتحصل عليها، بالإضافة إلى فحصها وتحليلها في المختبرات الجنائية للوصول إلى النتائج المطلوبة، كما يستخدم في ذلك علم الكيمياء والفيزياء وعلم التشريح ومجموعة من العلوم الأخرى.

الفرع الثاني: أهمية الشرطة العلمية

تتجلى أهمية الشرطة العلمية في العثور على الآثار والقرائن المادية التي تشكل أدلة موضوعية تبقى رهينة لأخصائيي الشرطة العلمية المكلفين بالمعاينات، وذلك بتحديد تلك الآثار والمؤشرات وتجميعها وإخضاعها للتحاليل المختبرية من قبل الشرطة العلمية، والتي يمكن تعريفها بأنها نشاط يعقب الشرطة العلمية، ويتمثل في استغلال الآثار المادية التي يتم الكشف عنها من طرف هذه الأخيرة الشرطة التقنية، ضمن بنية دائمة مكونة من مختبر ومعدات تقنية وقواعد تخزين معلوماتية، وذلك بهدف

[1] ينظر المادة 16 من قانون الاجراءات الجزائية
[2] ينظر المادة 17 من قانون الاجراءات الجزائية

الحصول على دليل قابل للاستغلال أثناء التحقيق الجنائي، حيث تلجأ الشرطة العلمية إلى استغلال القرائن والآثار والعينات بإجراء الفحوصات والتحاليل عليها في مختبرات معدة لذلك، ومزودة بتجهيزات عالية الجودة، حيث يشتغل بها موظفون ذوو تكوين مختص وكفاءة عالية في التخصصات العلمية المتعددة والمتكاملة[1].

وتظهر أهمية جهاز الشرطة العلمية والتقنية في:

1- يساهم في تقديم وتزويد العناصر الدالة للمحققين، وتزويد العدالة بالأدلة القاطعة التي تبني عليها حكمها إما بالإدانة أو البراءة.

2- التعرف على هوية الجثث المجهولة عن طريق مختلف الآثار المتواجدة في مسرح الجريمة ومقارنتها ببعضها البعض.

3- تساهم في إعادة سيناريو الجريمة، أي إعادة تمثيلها وتمكن التأكد من الشهادات والتصريحات.

4- تقوية القرائن الموجودة حول هوية المشكوك فيهم وتدعيمها بأدلة جديدة ناتجة عن فحص الآثار[2].

[1] ياسين عزاوي، نفس المرجع، ص 221.

[2] ابو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، مرجع سابق، ص 307.

المبحث الثاني: هياكل وتقنيات الشرطة العلمية في الجزائر

يعتبر مخبر الشرطة العلمية بالجزائر بمثابة مكسب علمي حقيقي كونه يمثل سلاحا علميا تواجه به العديد من الآثار السلبية التي يقررها الواقع اليوم, ومنذ الاستقلال أولت وزارة الداخلية والجماعات المحلية ممثلة بالمديرية العامة للأمن الوطني اهتماما كبيرا لتطوير المخبر وتجهيزه حيث أصبح المخبر من احدث المخابر التي قطعت أشواطا كبيرا في التصدي للجرائم رفعها تحديد ظروفه وملابستها بالطرق العلمية المستعملة حديثا بالاعتماد على خبرة المختصين وفعالية الأجهزة المستعملة لذلك علاوة طرق وأساليب العمل الحديثة التي ينتهجها الفريق الذي يسهر على إدارة المخبر، و يضم اختصاصات متعددة تجعلها قادرة على توجيه مسار التحقيق الجنائي من خلال استخدام مناهج العلوم الطبيعية، والتي دخلت في ميدان البحث الجنائي لتسلط الضوء على أسرار الكون إذ بفضلها أصبح التحقيق جنائي بما تحمله الكلمة من معنى، كما أن لهذا الجهاز مجموعة من التقنيات والوسائل المستعملة في البحث الجنائي، وعليه نتناول هذا المبحث مطلبين، حيث نتناول في المطلب الأول هياكل الشرط العلمية في الجزائر، في حين نتناول في المطلب الثاني تقنيات الشرطة العلمية في البحث الجنائي.

المطلب الأول: هياكل الشرطة العلمية

تكتسي مخابر الشرطة العلمية أهمية خاصة لارتباطها الوثيق بمكافحة الجريمة وكشف ملابساتها، وتعدد طرق الجرائم بتعدد الوسائل المستعملة فيها سواء كانت أسلحة ، مواد سامة ، حرائق وغيرها يكون التعاون والتكافل هو القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها العمل في هذه المخابر في إطار منظم يسعى إلى تبادل الخبرات وطرق العمل وبذلك يتم تحديد أسباب الجريمة والكيفية التي تمت بها. [1]

و من خلال هذا المطلب سنتناول في الفرع الأول المصلحة المركزية لمخابر الشرطة العلمية وفي الفرع الثاني المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية

الفرع الأول: المصلحة المركزية لمخابر الشرطة العلمية

أولا: الدائرة العلمية

تتظمن هذه الدائرة عدة فروع وهي:

أ/ فرع البيولوجيا والبصمة الوراثية

إن المهمة الرئيسية لهذا الفرع هي البحث في الدلائل والقرائن عن طريق التحاليل المخبرية والتي يتركها الجاني في مسرح الجريمة، وبتعبير أخر يقوم هذا الفرع بتحليل عينات الدم، المني البول، الشعر أو اللعاب بواسطة مناهج تحليل وعمليات مخبرية متطورة من أجل تحديد مصدرها وطبيعتها، كما يتم استخدام تقنية البصمة الوراثية ADN للتعرف على مجهولي الهوية وفي تحديد النسب أو الأبوة وكذلك في جرائم القتل[2].

ب/ فرع مراقبة النوعية الغذائية

يختص هذا الفرع بإجراء تحاليل على المواد الغذائية التي تتسبب في إحداث حالات التسمم، والكشف عن نوعية وجودة هذه المواد تحت إشراف الخبراء المختصين في مجال الصناعة الغذائية، بالإضافة إلى القيام بتحليل المياه المعدنية للكشف عن وجود الجراثيم من عدمها[3].

---

[1] مخبر الشرطة العلمية :خبرة وكفاءة, مجلة الشرطة, عدد 46 , سنة 1991 , ص19

[2] نائلة بن رحال، مرجع سابق، ص 07.

[3] عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي التطبيقي، منشأة المعارف، مصر، 2006، ص 07.

ج/ فرع الكيمياء الشرعية والمخدرات

يختص هذا النوع بإجراء تحاليل على مختلف المواد المجهولة التي يعثر عليها بمكان الجريمة، والمواد التي يشتبه فيها على أنها مواد مخدرة لمعرفة طبيعتها وتقدير الكميات التي تناولها الشخص[1].

د/ فرع الطب الشرعي

إن الطبيب الشرعي له دور كبير جدا في تشخيص حالة الجريمة وفي تحديد الفعل الإجرامي في مجال التحقيقات الجنائية، حيث تتمثل مهمته في فحص وتشريح الجثة وأخذ العينات اللازمة إلى المعامل الطبية الشرعية لتحليلها[2].

و/ فرع علم السموم

يعمل مختصوا هذا الفرع مباشرة مع مصلحة الطب الشرعي والذي يبحث عن السموم من حيث خواص السم، وتأثير السم في الجسم، وطريقة العلاج، والكشف عن السم بالطرق العلمية المختلفة لأسباب التسمم (عرضي، إنتحاري، جنائي) وذلك من خلال تحليل المعدة ومحتوياتها، الأمعاء الكبد، الدم ومن أمثلة هذه المواد: الزئبق، أول أكسيد الكربون، الكحول[3].

ثانيا: الدائرة التقنية

يأتي تحت هذه الدائرة عدة فروع:

أ/ فرع الخطوط والوثائق:

تتمثل مهام هذا الفرع في القيام بالتحاليل اللازمة على الأوراق النقدية والوثائق الرسمية والمطبوعات المختلفة والأختام وكذا دراسة ومضاهاة الخطوط وتحليل الأخبار وتحديد أنواع الوزن والألوان المستعملة في تزوير الأوراق المالية من خلال الاستعانة بمختلف الوسائل والتقنيات المتطورة[4].

ب/ فرع الأسلحة والقذائف

يعتبر من أهم الفروع وتتمثل مهمته في دراسة الأسلحة النارية في تحديد ماهية القذائف والأظرفة الفارغة les balles، حيث يقوم المختصون في هذا الفرع بتحديد مسافة المسار الذي تسلكه القذيفة

---

[1] عمر الشيخ الأصم، نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية، أكادمية نايف للعلوم الأمنية، سعودية، 1991، ص 19.

[2] ابراهيم الجندي، الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ط1، سعودية، 2000، ص 23.

[3] رجاء محمد عبد المعبود، مبادئ علم الطب الشرعي والسموم لرجال الأمن والقانون، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية، 2012، ص 319.

[4] قدري عبد الفتاح الشهاوي، أدلة مسرح الجريمة، منشأة المعارف، مصر، 1997، ص 31.

ودراسة فتحة دخول القذائف وخروجها وإنشاء الأرقام التسلسلية بواسطة صقل الأسلحة كما يتكفل هذا القسم أيضا بإجراء عمليات مقارنة للقضايا المماثلة[1].

ج/ فرع المتفجرات والحرائق

تتمثل مهمة هذا الفرع في فحص بقايا المواد المتفجرة، ثم القيام بمقارنتها مع تلك المرفوعة فيمكان الجريمة من أجل تحديد مصدرها أو التعرف على الأسباب المؤدية إلى ذلك، بالإضافة إلى اختصاص هذا النوع بفحص مخلفات الحرائق من أجل البحث عن الأسباب الفعلية التي أدت إليها هل كانت نتيجة شرارة كهربائية أو أنها كانت بفعل فاعل[2].

د/ فرع مقارنة الأصوات

يهدف هذا الفرع إلى تحديد هوية المتكلم عن طريق جهاز قياس الصوت أو تحليل الصوت قصد معرفة صاحبه، حيث تجري مقارنة ومضاهاة الصوت مع أصوات مرجعية عديدة مخزنة أصلا لدى الشرطة العلمية لأشخاص مشبوهين أو متهمين وتعتبر بذلك تقنية مقارنة الأصوات آخر إبداع في تكنولوجيا تحقيق الشخصية.

الفرع الثاني: المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية

تمثل مهام هذه المصلحة في القيام بالتحقق من هوية الأشخاص مرتكبي الجرائم وخاصة أولئك الذين يُخفون شخصياتهم الحقيقية من خلال استعمال أسماء مستعارة سواء كانت لأشخاص حقيقيين موجودين على أرض الواقع أو كانت شخصيات وهمية، وتتكون هذه المصلحة من ثلاثة مكاتب وهي:

أولا: مكتب الدراسات والتكوين

يضم مكتب الدراسات والتكوين أربعة أقسام وهي: قسم الدراسات والتجهيز، قسم الآثار، قسم التكوين، وأخيرا قسم الرسم الوصفي ويعتبر هذا الأخير تقنية تهدف إلى رفع صورة تقريبية لوجه المتهم عن طريق الأوصاف التي يقدمها الضحية أو الشهود الذين تمكنوا من رؤية ملامح وجه مرتكب الجريمة.

ولقد أضيف إلى نظام التعرف على الأشخاص المشبوهين قاعدة بيانات تشمل صورهم وهذه القاعدة التي تشمل جميع الصور الفوتوغرافية و معالجتها آليا من خلال برنامج التعرف على الأوصاف، والذي يقوم بمقارنتها بتلك المسجلة بقاعدة البيانات كما يمكن جمع هذا النظام مع نظام التعرف الآلي على البصمات AFIS.

---

[1] عمر الشيخ الأصم، نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية، مرجع سابق، ص 18-19.

[2] فاطمة بوزرزور، مرجع سابق، ص 14.

ثانيا: مكتب مراقبة وتسيير المراكز

ينقسم هذا المركز إلى قسمين: قسم المراقبة و الذي يقوم بمراقبة أعمال الشرطة العلمية داخل المخابر بالإضافة إلى قسم تسيير المراكز الذي يعمل على الربط و التنسيق بين مختلف المخابر وتسييرها[1].

ثالثا: مكتب المحفوظات

مكتب المحفوظات هو عبارة عن حجرة كبيرة جدا بها عدد كبير من الرفوف يتم فيها تخزين وتدوير جميع المعلومات البيانات المتعلقة بالمجرمين والمشبوهين من خلال نظام البصمة الآلي، والذي يحتوي على 230 ألف بطاقة بصمية ونقطية في بنك المعلومات من خلال نظام "الأفيس" ويتم استغلال المعلومات المدونة عند العثور على الجثث المرمية في الشوارع أو وقوع جرائم ومقارنتها مع المعلومات المخزنة، البصمات المرفوعة، من مسرح الجريمة ونقلها إلى المكتب من طرف المحققين وذلك لتحديد المشتبه فيهم من خلال نتائج البحث[2].

ويتفرع هذا القسم إلى قسم تسيير المحفوظات، قسم الاستغلال وكذا قسم نظام الأفيس" الذي يقوم عليه الرقيب المكلف بالنظام، ويعمل تحت سلطته فرقتين للبحث:

الأولى هي فرقة التعريف والتي تتمثل مهمتها في التحقيق من شخصية الأفراد المقدمين من طرف مختلف إدارات الشرطة، كما تبحث عن السوابق العدلية لهؤلاء الأشخاص وتقديم المعلومات اللازمة للنيابة عن الذين تم القبض عليهم، إضافة إلى ذلك تقوم هذه الغرفة بتحديد الشخصية من خلال مسك بطاقات التعريف للمجرمين المطلوب البحث، كما تعمل على التعرف على الجثث المجهولة، في حين أن فرقة بطاقية الاستعلام تقوم بحفظ جميع البصمات الواردة إليها من فرقة التعريف[3].

إن من المسؤوليات الملقاة على عاتق خبراء الشرطة العلمية هي البحث والتحري بهدف كشف الجريمة وإزالة الغموض عنها، خاصة في ظل تقدم طرق الإجرام وتفنن المجرمين في إرتكابها من خلال إستخدام العلوم والوسائل الحديثة التي تسهل عليهم ارتكابها وتساعدهم في الإفلات من أيدي رجال الشرطة، ولذلك كان لزاما على رجال الشرطة وخاصة رجال الشرطة العلمية أن يستعين بنفس سلاح المجرم ويطور أسلوبه في مجابهته من خلال استخدام أحدث الأدوات والأساليب والأجهزة العلمية المتطورة حتى يكتشف ويدحض الأساليب الإجرامية المبتكرة التي ينتهجها المجرمون مهما بلغت من

[1] فاطمة بوزرزور، المرجع السابق، ص 14.

[2] نائلة بن رحال، مرجع سابق، ص 7.

[3] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص 78.

تطوره[1]، خاصة فيما يتعلق بالآثار الجنائية المتحصل عليها من موقع الجريمة، كما أن هناك أساليب علمية وكذا أجهزة متطورة تستعمل في عملية الفحص من قبل الخبراء داخل مخبر الشرطة العلمية، نذكر منها:

- استخدام الأشعة في التحقيق الجنائي:

يستخدم الباحث الجنائي الأشعة في التحقيق الجنائي الفني للبحث عن الآثار المادية ومصدر الأشعة هو الضوء الأبيض على إختلاف أنواعه سواء كان طبيعيا أم صناعيا ومنها:

- الأشعة فوق البنفسجية Violet Ultra.
- الأشعة تحت الحمراء Infra Red.
- الأشعة السينيةX-Ray.
- الأشعة الظاهرة X phenomenon.

❖ **إستخدام أجهزة الفحص المجهري:**

إن أجهزة الفحص المجهري تعتبر من بين الأجهزة التي يعتمد عليها خبراء الشرطة العلمية في التحقيقات الجنائية خاصة فيما يتعرق بمعاينة وفحص الآثار الجنائية المختلفة في مسرح الجريمة، وهذا بغض النظر عن طبيعتها سواء كانت صلبة أو سائلة، حية أو ميتة، كالبقع الدموية والمنوية، آثار الطلاء على الشعر والنسيج وغيرها[2]، حيث يبدأ الخبراء بفحص الآثار باستعمال العدسات المكبرة بحجم أكبر.

وفي حالة استحالة ذلك فإنهم يقومون باللجوء إلى استعمال إحدى أجهزة الفحص المجهري التالية:

- منظار الرؤية الداخلي.
- الميكروسكوب العادي المحمول.
- الميكروسكوب المقارن.

❖ **استخدام أجهزة المختبرات الكيمائية:**

تلعب الاختبارات الكيميائية دورا هاما في إظهار الآثار المادية والعلامات المخفية المتعلقة بالجريمة بحثا عن الحقيقة القضائية في إطار التحقيق الجنائي الفني، إذ ترتكز هذه الاختبارات على علوم

[1] فاطمة بوزرزور، مرجع سابق، ص 14.

[2] فاطمة بوزرزور، المرجع السابق، ص 50.

الطبيعة، علوم الكيمياء، وأمثلتها: مقارنة الزجاج العالق بملابس المتهم الموجود فيمحل الحادث، فحص الدم والسائل المنوي وكذلك الحال بالنسبة للمواد المخدرة، ومن بين أهم هذه الاختبارات ما يلي:

- التحليل الطيفي Spectrographe
- تحليل الأحبار (الحبر): وتعتمد هذه التقنية على طريقتين:
  - **الطريقة الطبيعية:** وهي الطريقة إذا ما طُبقت يبقى المستند كما هو في حالته الأصلية دون تغيير وهي الطريقة الصحيحة لدى القضاة والخبراء لمحافظتها على سلامة المستند.
  - **الطريقة الكيمائية:** وهي الطريقة التي إذا ما طُبقت تغير المستند عما كان عليه في حالتها الأصلية حيث يتطلب الأمر أخد عينات من الأسطر المكتوبة، الأمر الذي يستلزم أن ينفصل معها أجزاء من المستند[1].

الفرع الثالث: الملاحق الهيكلية للشرطة العلمية

أولا: المخابر الجهوية للشرطة العلمية

أ/ المخبر الجهوي للشرطة العلمية بقسنطينة

يعتبر أحد المخابر الثلاث المتواجدة على مستوى الوطن، وهو مصلحة تابعة لنيابة الشرطة العلمية والتقنية مديرية الشرطة القضائية، أنشأ بتاريخ: 03 نوفمبر 1983، يعمل به 168 موظف من بينهم شرطيين، أطباء، مهندسين، كيميائيين، بيولوجيين وصيادلة، منهم 15 مكلف بالخبرة، يغطي متطلبات كل ولايات الشرق والجنوب الشرقي، يتكون من دوائر علمية ودوائر تقنية، مهمته هي مساعدة مختلف مصالح الأمن والعدالة بالبحث وتقديم الإثباتات بالأدلة العلمية عن طريق إيجاد العلاقة بين القرائن والمشتبه فيهم في مختلف القضايا الجنائية، بالاعتماد على خبرة وحنكة الأخصائيين التابعين لهذه المخابر والوسائل العلمية الحديثة المعتمدة علميا.

فروعه ودوائره لها نفس مهام دوائر المخبر المركزي وهي كالآتي:

- دائرة الأمن الغذائي و البيئة.
- دائرة التسمم الجنائي.
- دائرة الأسلحة و القذائف.
- دائرة الوثائق و الخطوط.
- دائرة الطب الشرعي.

[1] حسنين محمدي البوادي، الوسائل العلمية الحديثة، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص 98-105.

– دائرة الكيمياء الجنائية.

– دائرة المخدرات.

– دائرة البيولوجيا.

– دائرة الحرائق والمتفجرات.

– دائرة الأدلة الرقمية.

– مخبر تحليل الكحول[1].

هذه الدوائر لها نفس الصلاحيات دوائر المخبر المركزي، و تستعمل نفس الأجهزة والوسائل أثناء مهامها.

ب/المخبر الجهوية للشرطة العلمية بوهران

هو مصلحة تابعة لنيابة الشرطة العلمية – مديرية الشرطة القضائية، تم إنشاؤه سنة 1985، يقدر العدد الإجمالي للموظفين العاملين به 104 موظف من بين شرطيين، أطباء، مهندسين، كيميائيين، بيولوجيين وصيادلة، منهم 36 مكلف خبرة، يغطي متطلبات كل ولايات الغرب والجنوب الغربي، يتكون من دوائر علمية ودوائر تقنية، مهمته هي مساعدة مختلف مصالح الأمن والعدالة بالبحث وتقديم الإثباتات بالأدلة العلمية عن طريق إيجاد العلاقة بين القرائن المرفوعة بمسرح الجريمة والمشتبه فيهم في مختلف القضايا الجنائية، بالوسائل العلمية الحديثة المعتمدة علميا.

ويتكون من فروع علمية وتقنية لها نفس مهام دوائر المخبر المركزي نوجزها فيما يلي:

– دائرة الأمن الغذائي و البيئة.

– دائرة التسمم الجنائي.

– دائرة الأسلحة والقذائف.

– دائرة الوثائق والخطوط.

– دائرة الطب الشرعي.

– دائرة الكيمياء الجنائية.

– دائرة المخدرات.

– دائرة البيولوجيا.

– دائرة الحرائق والمتفجرات.

[1] زيتوني مسعود، المخبر الجهوي للشرطة العلمية قسنطينة، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 00، جويلية 2016، ص 92.

– دائرة الأدلة الرقمية.

– مخبر تحليل الكحول[1].

ج/المخابر المتنقلة

تطبيقا للبرنامج المسطر للمديرية العامة للأمن الوطني لعصرنة جهاز الشرطة وتطوير العمل الشرطي، تم توفير 52 شاحنة مجهزة بمخبر متنقل للشرطة العلمية والتقنية لفائدة المصالح العملياتية كسند تقني، هذه المركبات مجهزة بالعتاد الجنائي تناسبا مع مختلف العمليات الميدانية التي تقوم بها المحطات الرئيسية لتحقيق الشخصية الموزعة على كافة التراب الوطني، على غرار تسيير عمليات التعرف على ضحايا الكوارث الكبرى، كما يوجد بها وسائل حماية مسرح الجريمة، معدات الوقاية الشخصية، وسائل الإنارة، محطة التعرف على البصمات AFIS، حقائب تسيير الكوارث الكبرى، وسائل رفع العينات البيولوجية، قوالب الأقدام، اختبار المخدرات، حقيبة الشواهد وتجهيزات التحليل الفوري للعينات المرفوعة خلال التنقلات والتدخلات الفورية لمختلف أنواع مسارح الجريمة.

مخبر الشرطة العلمية المتنقل هذا، يعتبر مكسب علمي ودليل على مواصلة عصرنة جهاز الشرطة، فهو إضافة نوعية لتسهيل أداء رجال الشرطة العلمية في أحسن الظروف خدمة لأمن المواطن وسلامة الممتلكات"[2].

ثانيا: دوائر تدعيم المصالح المركزية للشرطة العلمية

زيادة على المخابر الجهوية والمتنقلة، هناك دوائر تدعيم تعمل على التنسيق بين مختلف المصالح وتعطيها كامل الدعم الذي تحتاجه وهي:

أ/ دائرة التصوير الجنائي

هو قسم تابع لنيابة مديرية الشرطة العلمية، مكلف بمساعدة وسند كل المصالح، الدوائر والمكاتب المتخصصة لدى نيابة المديرية في جميع مجالات التصوير، تمت عصرنة الدائرة جزئيا في جانفي 2010 لمواكبة التطور ثم نهائيا سنة 2011 حيث أصبحت 100% رقمية، وتتمثل مهام الدائرة هذه في:

– التكفل بجميع الأعمال الفتوغرافية من أخذ للصور إلى استخراجها حسب احتياجات المصالح،

[1] بن عبد السلام مصطفى، المخبر الجهوي للشرطة العلمية وهران، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 00، جويلية 2016، ص 91.

[2] دباح ليليا، السند التقني للمخبر المتنقل أثناء الكوارث، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 03، نوفمبر 2018، ص 72–73.

- أخذ صور للعينات، أدلة المقارنة المرسلة من دوائر الشرطة العلمية والتقنية،
- استخراج صور القياس البشري لجميع محطات تحقيق الشخصية عبر التراب الوطني،
- التعاون والمساعدة في إنجاز التقارير التقنية المصورة المقدمة من طرف جميع دوائر المصلحة،
- استخراج الصور لمختلف مصالح المديرية العامة للأمن الوطني،
- استنساخ صور المبحوث عنهم بغية النشر على كافة مصالح الشرطة،
- المشاركة مع فرق الشرطة العلمية في مهام خارجية مثل المعاينات التقنية،
- التكفل بالجانب التكويني لعناصر الشرطة في مجال التصوير[1].

ب: دائرة ضمان النوعية

تعتبر هذه الدائرة من بين المصالح المستحدثة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني حيث تم إنشاؤها سنة 2013، تعدادها البشري يتكون من مسؤول الدائرة ومساعدين مختصين في مجال ضمان النوعية، بالإضافة إلى 10 ممثلي النوعية من مختلف الدوائر والمصالح التابعة لمخبر الشرطة العلمية والتقنية، وهم يعتبرون همزة وصل مع هذه الدائرة، وتتمثل مهام هذه الدائرة فيما يلي:

السهر على تطبيق معايير النوعية.

- تحسين الكفاءة والجدارة الفنية للموظفين العاملين في المخبر،
- صحة وملاءمة طرق الفحص والمعايير،
- توفير أنظمة المعايرة وصيانة أجهزة الفحص،
- توفير طرق أخذ ونقل العينات،
- التنسيق بين مختلف الأنشطة في مجال ضمان الجودة بين مختلف دوائر المخبر،
- ضمان التواصل بين مسؤول ضمان الجودة مع باقي المستخدمين في الإدارة،
- تقييم قاعدة البيانات بانتظام،
- إنشاء مجلة الإدارة[2].

[1] صالحي حكيمة، دارة التصوير الجنائي، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 00، جويلية 2016، ص 93.

[2] عبدلي ليليا فاطمة، دارة ضمان النوعية، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 00، جويلية 2016، ص 94.

ج/ نظام تسيير القرائن

تم إنشاء هذه الدائرة سنة 2013 مهمتها الرئيسية متابعة مسار كل القرائن منذ استقبالها، استغلالها ومعالجتها ثم إعادتها إلى المصالح المعنية أو الاحتفاظ بها لضمان مسارها خلال جميع المراحل، هذه المراحل تكون حسب الآتي:

– بنية قاعدة معطيات نظام تتبع القرائن وتكون من لحظة وصول الأدلة يتم تخزين كل المعلومات الخاصة بها في بنك المعطيات وفق الشكل التالي:

– تاريخ ووقت وصولها،

– طريقة الاستلام (هوية المسلم والمستلم)،

– الدائرة المعنية بالتحليل،

– المعلومات البيانية الخاصة بالمشتبه بهم و الضحايا،

– المعلومات الخاصة بالأحراز والقرائن المادية المرفوعة من مسرح الجريمة والمتمثلة في عينات بيولوجية، تكسيكولوجية، باليستيكية، ...إلخ،

– البيانات الخاصة بالشخص الذي أنجز الخبرة.

إن الإستعمال العام لقاعدة معطيات نظام تتبّع القرائن، يمكن من دون شك تسيير محكم لسلسلة الشرطة العلمية، وتسمح بإتخاذ جميع القرارات والتدابير المناسبة من أجل سيرورة مثالية في مجال إستغلال الأدلة المادية[1].

المطلب الثاني: تقنيات الشرطة العلمية في البحث الجنائي

سنتطرق في (الفرع الأول) للحديث عن **الوسائل** المستعملة في البحث الجنائي المتمثلة في الأشعة، ثم (الفرع الثاني) للحديث عن **الأجهزة** المستعملة في البحث الجنائي المتمثلة في أجهزة الفحص المجهري.

الفرع الأول: الوسائل المستعملة في البحث الجنائي

يستخدم الباحث الجنائي الأشعة في التحقيق الجنائي الفني للبحث عن الآثار المادية، ومصدر الأشعة هو الضوء الأبيض على اختلاف أنواعه سواء كان طبيعيا أم صناعيا.

[1] جلال سمية، دائرة نظام تسيير القرائن، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 00، جويلية 2016، ص 95.

أولا: الأشعة فوق البنفسجية

هذه الأشعة هي إحدى الإشعاعات غير المرئية في أشعة الطيف ذات موجات قصيرة وهي تسبب العمى المؤقت، ولهذا يجب استعمال المنظار الخاص بها عند استعمالها[1]، إلا أن هناك بعض المواد التي من خصائصها أنها تعكس هذه الأشعة غير مرئية أي تغييرها إلى موجات ذات طول وتدركه العين وتسمى هذه الظاهرة بالتوهج، ومن أهم استعمالات هذه الأشعة[2]:

– فحص الأحجار الكريمة فتوهج الألماس يختلف عن توهج الياقوت.

– التمييز بين اللؤلؤ الطبيعي واللؤلؤ الصناعي.

– مقارنة مواد الزينة إذ تختلف درجة التوهج تبعا لاختلاف مصدر الصنع وبالتالي تبعا لاختلاف تركيبها لأنه قد يعثر على منديل أو كوب به أحمر شفاه ويقارن ذلك بأحمر الشفاه الذي تستعمله المتهمة.

– إظهار البصمات على السطح المتعدد الألوان بمعالجته بمسحوق الإنترا–نت الذي يتوهج تحت الأشعة فوق البنفسجية.

– إظهار بعض البقع التي تكون لها خصيصا أو خاصية التوهج كالبقع المنوية، فبدلا من البحث عنها، وخاصة إذا كانت بقعا دقيقة بالعين المجردة، يمكن تعريض الملابس أو البياضات للأشعة فوق البنفسجية، فالجزء الذي يتوهج منها يشير إلى وجود بقعة منوية يمكن فحصها بالطرق العادية.

– إظهار بعض الكتابات السرية إذا كانت الكتابة بمادة تتوهج أو تدخل في تركيبها مادة تتوهج.

ثانيا: الأشعة تحت الحمراء

تعد جميع مصادر الضوء العادية مصدرا لهذا النوع من الأشعة، وهي على عكس سابقتها لا تترك أي توهج، وفي سبيل التوصل إلى صورة واضحة لأثر مادي موجود تحت مفعول هذه الأشعة لابد أن يمنع دخول أي أشعة أخرى، حيث أسفرت نتائج الاعتماد على هذا النوع من رؤية صورة المجرم وهو في الظلام، كما يتم الاعتماد عليها في مجال تمييز البقع الدموية عن باقي البقع ذات اللون المشابهة

[1] تتميز هذه الأشعة بأنها غير مرئية، أي لا يمكن ملاحظتها بالعين المجردة، وتعتبر الشمس المصدر الأصلي لها، وعند توجيه هذه الأشعة على الجسم، فإما أن يمتصها الجسم ويظهر هذا الأخير بلونه العادي، أو أن يظهر بشكل متوهج وبلون مختلف عن لونها الأصلي.

[2] موساح حنان، الشرطة العلمية ودورها في التحقيقات الجنائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2012–2013، ص 35.

لها[1]، إضافة إلى إظهارها للكتابة على المستندات التي تعرضت للاحتراق، المزورة، ومقارنة خيوط الأنسجة.

وهي أشعة غير منظورة لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة، ومصدرها الطبيعي ضوء الشمس ويمكن الحصول عليها بطرق أخرى منها الحرارة المشعة من الأجسام الساخنة أو لامبات التروفوتو أو جهاز الإنارة الناطقة أو لامبات الإضاءة العادية، ولهذه الأشعة خاصية اختراق المواد ولكن بدرجة أقل من الأشعة البنفسجية.

لقد زاد الاهتمام بأمر إستخدام تلك الأشعة في مجالات البحث الفني الجنائي نظرا لخاصيتها التي عن طريقها يتم الكشف عن مجموعة من الآثار المادية المختفية، والتي لا يمكن أن تكشفها أو يصعب على الأشعة فوق البنفسجية الكشف عنها، أو كافة الأشعة الأخرى في الكشف عنها.

ثالثا: الأشعة السينية

هي كذلك أشعة غير منظورة ذات موجات قصيرة وهي تستخدم من قبل عناصر الشرطة العلمية في الكشف عن القنبلة، إنما في تلك الأماكن أو المناطق التي تواجه تهديدا دائما بالقنابل كمطارات ومكاتب الخدمات الحكومية والمراكز العسكرية ومراكز الشرطة.

كما تستخدم في الكشف عن محتويات الحقائب والطرود بحثا عن أي دليل في التحقيق الجنائي، كما تختص هذه الأشعة في الكشف عن الأشياء التي لا يستطيع الميكروسكوب كشفها، ولها قدرة الاحتراق للأشياء القابلة للبحث عن الرصاص كالجدران ومن باب أول كالأخشاب، والبحث عن ذات البارود المتناثرة على المسرح، وأجسام الكائنات الحية لتحديد سن الجثث من خلال نمو أعضاء جديدة وتحديد كل ما يبتلعه الجاني من أشياء.

إستعمال الأشعة السينية قد شاع في مجال الكشف عن العملات المعدنية المزيفة، ولها دور هام في التعرف على الجثث المجهولة التي تكون قد بلغت حدا كبيرا من التعفن، حيث تصور بصماتها وتسجل باستعمال هذه الأشعة وتكشف حتى أجزاء من جسم الإنسان من عظام وأسنان وتستخدم أيضا في الكشف عن الأحبار السرية غير المرئية التي إستخدمت فيها أحبار ذات وزن ذرّي عال، والكشف

[1] رابح لالو، أدلة الإثبات الجزائية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2002، ص 99.

عن الأحجار الكريمة واللوحات الزيتية الأصلية والتماثيل الأثرية، كما تستخدم في تأمين القنابل والكشف عن المتفجرات والأحزمة الناسفة[1].

رابعا:الأشعة الظاهرة

مصدرها هو الضوء الطبيعي كضوء الشمس، أو القمر، أو الضوء الصناعي كمصابيح الكهرباء أو من ضوء ناتج من النار أو من انعكاس هذه المصادر على الأجسام اللامعة كالمعادن والمرايا، ومجال استخدامها في البحث الجنائي في معاينة محل الحادث بحثا عن الآثار المادية الظاهرة وكذلك في الرسم الهندسي لمحل الحادث، وفي تصويره فتوغرافيا كما تستخدم هذه الأشعة في تسهيل عمل رجل الشرطة التقنية والعلمية للاستعانة بها في الفحص الميكروسكوبي، وبقية الأجهزة الطبيعية الأخرى كالإسكتروجراف والاسكتروفوتومتر[2].

الفرع الثاني: الأجهزة المستعملة في البحث الجنائي

أولا: أجهزة الفحص المجهري

تعتبر أجهزة الفحص المجهري من بين الأجهزة التي يعتمد عليها خبراء الشرطة العلمية في التحقيقات الجنائية، خاصة فيما يتعلق بمعاينة وفحص الآثار الجنائية المختلفة في مسرح الجريمة، وهذا بغض النظر عن طبيعتها سواء كانت صلبة أو سائلة، حية أو ميتة، كالبقع الدموية والمنوية، آثار الطلاء على الشعر والنسيج، وغيرها.

حيث يبدأ الخبراء بفحص الآثار باستعمال العدسات المكبرة لرؤيته بحجم أكبر، ومن الملاحظ أن الأثر كلما صغر حجمه كلما أفاد في كشف الجرائم، فقد ثبت من التجربة أن المجرم كثيرا ما يترك آثار دقيقة يغفل عن رؤيتها ولكنه نادرا ما يترك أثر كبيرا ظاهرا[3].

يبدأ الخبراء فحص الآثار باستعمال العدسات المكبرة والتي لا تزيد نسبة التكبير فيها عن خمسة أضعاف، حيث يوضع الأثر المراد فحصه على بعد أقل من البعد البؤري للعدسة المستعملة، متى تكون له صورة وهمية مكبرة على مسافة من المستحسن أن تكون 25 سنتمتر، فتراه العين بزاوية

[1] حسن أبو الذهب، مشروعية الأدلة العلمية في الإثبات الجنائي ومبادئ حقوق الإنسان، الجزء الأول، الطبعة الأولى، السنة 2018، ص 153.

[2] عبد الفتاح مراد، موسوعة النيابات والتحقيق الجنائي التطبيقي والفني والتصرف في التحقيق، 2012، د.ب، ص 142.

[3] حسن أبو الذهب، مرجع سابق، ص 154.

أكبر[1]، وفي حالة استحالة ذلك فإنهم يقومون باللجوء إلى استعمال إحدى أجهزة الفحص المجهري التالية[2]:

ثانيا: الميكروسكوب العادي المحمول

يتكون هذا الجهاز من وحدتين من العدسات عينية وشيئية، وهو أعلى درجة من النقاوة ومجهز بوسيلة إضاءة وحامل للشرائح ومرايا عاكسة، حيث يوضع الأثر المراد فحصه على العدسة الشيئية على مسافة أبعد من البعد البؤري لها بقليل، فتتكون له صورة حقيقية من الجهة المقابلة، كما يستخدم هذا الميكروسكوب لفحص آثار الطلقات النارية أو الكتابة أو الأقمشة أو الأنسجة وعموم الأجسام التي بها تجاعيد وتسجل الصورة بعد الفحص عن طريقة آلة تصوير بالميكروسكوب.

ثالثا: الميكروسكوب المقارن

ويستخدم لفحص ومقارنة الشعر والنسيج والأتربة، وآثار الآلات والطلقات ومقارنة الخطوط ومقارنة طبقات قشور (الطلاء) التي تتخلف في حوادث المصادمات وكسر للخزائن وما شابه ذلك[3].

رابعا: الميكروسكوب المجسم

هو عبارة عن ميكروسكوب يرى بهما أثر واحد في إتجاهين مختلفين فله وحدتين شيئيتين ووحدتين عينيتين من العدسات، حيث يوضع الأثر المختبر على الوحدتين الشيئيتين، وبالرؤية بالعينين معا من الوحدتين العينيتين، فإنه يمكن رؤية صوتين للأثر في اتجاهين مختلفين، وعن طريق مركز الإبصار في المخ تتكون الصورة المجسمة ذات البعد الثالث، ويستخدم هذا الجهاز في فحص الآثار التي تحتاج لتجسيم عمق ميداني، كالشعر والألياف وآثار الآلات والآثار التي على المقذوفات النارية[4].

خامسا: الميكروسكوب الإلكتروني

نسبة للإلكترون وليس للإلكترونيات " يتم استعماله في فحص الآثار التي يكون حجمها أدق من 0.1 غرام، حيث يعتمد هذا الجهاز على الشعاع الإلكتروني الذي يمكن الحصول عليه باستخدام فرق جهد بين قطبين أحدهما سالب والآخر موجب داخل أنبوبة مفرغة، فينبعث فيض من الإلكترونات من القطب السالب نحو الموجب، فإذا وضع جسم صلب معتم فإنه يظهر له ظل واضح يمكن إستقباله،

[1] حسن أبو الذهب، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي، مصر دار الكتاب، 2005، ص 272.

[3] الشهاوي قدري عبد الفتاح، أساليب البحث العلمي الجنائي والتقنية المتقدمة، الإسكندرية، توزيع منشأة المعارف، 1999، ص 37.

[4] حسن أبو الذهب، مرجع سابق، ص 155.

وعن طريق المجالات المغناطيسية، يمكن التحكم في سير الأشعة الإلكترونية التي تسير داخل الأنبوبة المفرغة، فيمكن الحصول على قوة تكبير فائقة تصل إلى حوالي مليون مرة، ويستخدم هذا الميكروسكوب في عدة اختبارات، كفحص نوع من الآثار الدقيقة الموجودة بمسرح الجريمة ومقارنتها بتلك العالقة بملابس المشتبه فيه، ولقد كان لاكتشاف هذا النوع أثر واضح على استخدامه في مجال البحث والتعرف على الدليل المادي وتقييمه[1].

يتبين لنا مدى الأهمية التي أصبحت تحتلها مختبرات الشرطة العلمية واستخداماتها في مجال الإثبات الجنائي، حيث أثبتت بما لا يدع مجالا للشك، قدرتها ونجاعتها في إثبات الجريمة وتحديد صلتها بمرتكبيها، وبالتالي تسهيل إمكانية التوصل إليهم وضبطهم في وقت زمني قصير من التعرف على شخصيتهم، وخاصة إذا كانت ثمة معلومات مخزنة لدى مصالح الشرطة فيصبح للمختبر الجنائي إمكانية تقديم دليل علمي دامغ يحسم القضية ويحدد إتجاه الحكم بالإدانة أو البراءة.

[1] حسن أبو الذهب، المرجع السابق، ص 155.

الفصل الثاني

مهـام الشرطة العلمية

منذ إحداث المديرية العامة للأمن الوطني، عرفت الشرطة التقنية والعلمية اهتماما بالغا لتقديم الخدمة لقطاع العدالة، ونظرا للكثير من التطورات التي أفرزتها الثورة التكنولوجية وكذا تطور الأساليب الإجرامية ووجوب تقديم الأدلة الشرعية، أصبحت الشرطة التقنية والعلمية ليست مجرد شرطة للتشخيص أو لتحديد الهوية، وإنما هي شرطة مؤهلة، خبيرة، في مختلف المجالات المرتبطة بالأدلة الجنائية.

أثمرت الجهود التي بذلتها مصالح الأمن الوطني في سعيها لتسخير العلم لخدمة العدالة ضمان الارتقاء بالشرطة العلمية إلى مختبر للأدلة الجنائية"، وذلك بوصفها هيئة جامعة، مهمتها إسناد المحققين الميدانيين، وتعزيز وسائل الإقناع المادية، وتنوير القضاة في المسائل التقنية والفنية.

تعتبر التحقيقات الجنائية المزودة بالعلم والتكنولوجيا الحديثة قيمة جوهرية مضافة وحاسمة للمحققين الموجهين ببصرهم وحدسهم، متخذا من مسرح الجريمة فضاء خصبا وبداية انطلاق التحقيق والبحث الجنائي، ويمتد إلى غاية تحليل الآثار والقرائن لتكوين دليل مادي علمي، له مكانة وأهمية ضمن مرحلة المحاكمة الجنائية.

إسهام الشرطة التقنية والعلمية في فك لغز مجموعة من القضايا الجنائية قد أتاح للدليل العلمي من فرض وجوده على حساب الاعتراف الذي لم يعد سيد الأدلة، وذلك نظرا لموضوعية الدليل العلمي ودقة مقارنته بالوسائل التقليدية للإثبات الجنائي، كما أن هذا التخصص الشرطي يعتمد بشكل واسع على تقنيات ومناهج العلوم الأساسية التطبيقية، وتحديدا العلوم الطبيعية والفزيائية والكيميائية والبيولوجية وغيرها.

تقدم الشرطة العلمية العديد من الآليات الفعالة، التي يمكنها أن تساعد في إعادة تشكيل مجرى الأحداث، أو سيناريو الجريمة وإعادة تمثيلها، انطلاقا من أبسط الآثار التي يتم الكشف عنها بمسرح الجريمة، بحيث تتحول هذه الآثار بعد تحليلها إلى دليل علمي قابل للنقاش القانوني والقضائي.

سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز مهام الشرطة العلمية من خلال تدخلهم في مسرح الجريمة والمعاينات التي يقومون بها في مبحثين:

المبحث الأول: مهام الشرطة العلمية في مسرح الجريمة

المبحث الثاني: الطرق الفنية لمعاينة مسرح الجريمة ورفع الآثار

المبحث الأول: مهام الشرطة العلمية في مسرح الجريمة

أن معرفة أثار الجاني من منظور بيولوجي وأوجه دلالتها كآثار الدماء توضح أماكن تواجد البقع الدموية على المتهم أو على الجثة أو على مسرح الحادث وكل ما يتصل به من أماكن أو على الأدوات المستخدمة في الجريمة, ثم إن أهم الفحوصات التي تجرى على البقع و التلوثات الدموية وهي اختبارات مبدئية أو اختبارات ميكروسكوبية تتبع بالاختبارات الخاصة التي تشمل اختبار الترسيب, اختبار تحديد فصيلة الدم , اختبار الحامض النووي. كل هذه الأعمال لها أهمية في مجال التحقيق الجنائي فتشمل معرفة هوية الجاني والمساعدة في معرفة الزمن التقريبي لوقوع الحادث أو الجريمة. [1]

ولقد أصبحت الأدلة المادية ذات أهمية بالغة في مجال التحقيقات الجنائية، والتي لا يمكن إغفالها على أي حال من الأحوال، بل لابد من الحفاظ عليها واستغلالها فيما يفيد التحقيق، حيث يعد مسرح الجريمة من أهم مصادر الأدلة الجنائية، التي تنشط فيه الشرطة العلمية، فمسرح الجريمة يحمل الآثار المادية التي تركها الجاني أثناء ارتكابه للجريمة، سواء كانت هذه الآثار ناتجة عن جسمه كبصمات أصابعه، أو قطرة من دمه أو خصلة من شعره أو حيوانات منوية أو أجزاء من ملابسه والتي يمكن عن طريق رفع الآثار منها الحصول على النتائج، كما إن بقاء مسرح الجريمة على هيئته من العبث والتدخل، يساعد على نجاح أو فشل إجراءات إثبات الجريمة والكشف عنها، وهكذا فان الاهتمام من جانب المحقق بمسرح الجريمة ينعكس بفائدة كبيرة قد تصل في بعض الأحوال إلى التعرف على الجاني، واثبات ارتكابه للجريمة أو نفي الفعل عن الأشخاص المشتبه فيهم[2]، فلمسرح الجريمة دور بارز وهام يمكن لرجال الشرطة العلمية من خلاله، الكشف عن هوية الجاني.

ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى مطلبين

المطلب الأول: مفهوم مسرح الجريمة

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة عند العلم بوقوع الجريمة

[1] المحامي عبد الله عبد الرزاق الزركاني : مرجع سابق.

[2] محمد لطفي عبد الفتاح، القانون الجنائي واستخدامات التكنولوجيا الحيوية، دار الفكر والقانون، طبعة الأولى، مصر، 2010، ص 159.

المطلب الأول: مفهوم مسرح الجريمة

يعتبر مسرح الجريمة هو الشاهد الصامت المتحدث عن مكونات السر للجريمة التي تمت على أرضه وفوق سطحه، ونظرا لتطور التقني في أدوات الجريمة، فلابد أن يتبع أساليب جديدة في الكشف عن الجريمة.

فمسرح الجريمة يعتبر الحلقة الأهم من بين الحلقات الأخرى التي تستطيع الشرطة العلمية التعامل معه، لأنه المستودع الأساسي لمضمون جميع الأدلة، الأمر الذي يقتضي وجوب التفكير في الأساليب القادرة على أن يتحول مسرح الجريمة من مجرد معطيات جامدة إلى شواهد حية، وتستطيع الشرطة العلمية أن توجه المحقق أو الخبير وتقدم له أدلة ناطقة، تساعده على فك لغز الجريمة والوصول إلى الجاني[1].

الفرع الأول: تعريف مسرح الجريمة وأهميته

هو المكان أو مجموعة الأماكن التي تشهد مرحلة تنفيذ الجريمة ويحتوي على الآثار المتخلفة عن ارتكابها، ويعتبر ملحق لمسرح الجريمة كل مكان شهد مرحلة من مراحلها المتعدد، أو أنه المساحة المشتملة على أماكن وقوع الجريمة[2].

ويعرف البعض مسرح الجريمة، على أنه الرقعة المكانية التي حدثت فوقها الواقعة الإجرامية بكافة جزيئاتها ومراحلها الخاصة، خاصة الحدث الإجرامي، ويُعرف مسرح الجريمة أيضا على أنه المكان الذي انبثقت منه كافة الأدلة المؤيدة للاتهام، وتصلح لإعادة بناء الجريمة.

أولا: المعنى الواسع والضيق لتعريف مسرح الجريمة

أ/ المعنى الواسع لتعريف مسرح الجريمة

يحدد مسرح الجريمة بأنه المكان الذي يحتوي على الأدلة الجنائية التي تساعد المحقق في الكشف عن الجريمة، وقد يتضمن مكانا واحدا أو عدة أماكن وفقا لنوع الجريمة المرتكبة، والبعض يُلحق به الطرق الموصلة إليه والأماكن المحيطة وأماكن اختفاء محصّلات الجريمة والآثار المادية[3].

---

[1] طه متولي، التحقيق وفن استنطاق مسرح الجريمة، توزيع منشأة المعارف، بدون طبعة، مصر، 2000، ص 15.

[2] محمد حمادة الهيتي، التحقيق الجنائي والأدلة الإجرامية، مناهج للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2010، ص 65.

[3] الفتاح عبد اللطيف الجبارة، إجراءات المعاينة الفنية لمسرح الجريمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 22.

ب/ المعنى الضيق لتعريف مسرح الجريمة

يحدد مسرح الجريمة بمكان ارتكاب الجريمة وهو ما قصده المجرم عند اقترافه الجريمة وبقائه في فترة الارتكاب أو يتلقى فيه المجني عليه ثم يغادره محققا هدفه من الجريمة أو يُخيّب أمله في ذلك.

حيث أن الاتجاهات السابقة لتحديد مسرح الجريمة، تهم كثيرا على مكان ارتكاب الجريمة لما تحتويه من آثار مادية، يمكن أن تفيد رجال الشرطة العلمية.

ونحن نرى أن نعتمد المعنى الواسع لمسرح الجريمة إذ أن كل مكان حدثت فيه الأطوار المختلفة لارتكاب الجريمة أو التحضير لها، أو مباشرتها تساعد في الكشف عن غموض الجريمة، وهو ما يحققه المعنى الواسع لمسرح الجريمة.

ثانيا:أهمية مسرح الجريمة

تتجلى أهمية مسرح الجريمة بالنسبة للتحقيق الجنائي فيما يلي:

1- يمكن من خلاله التعرف على ظروف الجريمة والبواعث التي دفعت الجاني إلى ارتكابها.

2- يمكن من خلاله التعرف على كافة ملامح الأعمال المكونة للسلوك الإجرامي أو المُنظمة للجريمة، إلى جانب استظهار الملامح التفصيلية لأسلوب الجريمة.

3- أنه المكان الذي ينطلق منه محقق الشرطة العلمية لكي يتأكد من خلاله حقيقة وقوع الفعل، وما إذا كان يشكل جريمة جنائية أم لا.

4- يعطي المحقق انطباعا عن طبيعة وشخصية الجاني والأمراض النفسية و العضوية التي يعاني منها، ويظهر ذلك من خلال فحص الآثار المتخلفة عنه كتقطيع جثة المجني عليه، أو تشويهها أو رسم أو ترك علامات بها، أو ما يتخلف عنه من بقع دموية أو منوية أو غائط أو عقاب السجائر[1]، (الكوي).

5- إن حسن التعامل مع مسرح الجريمة من شأنه أن يتيح الفرصة لرجال الشرطة العلمية التعرف على ملامح شخصية المجرم ورصد أسلوبه الإجرامي، وتقدير الكيفية التي اقترب بها من مسرح الجريمة وتعامله فيه والكيفية التي انسحب بها منه، لأنه من شأنه تسهيل مهمة المحقق الجنائي في اقتناء أثر الجاني وتسهيل القبض عليه.

[1] طارق ابراهيم والدسوقي عطية، مسرح الجريمة في ضوء القواعد الإجرامية والأساليب الفنية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2012، ص 43.

6- يمد المحقق بالآثار التي تخلفت عن الجاني ليقوم بفحصها معمليا ومضاهاتها ومطابقتها وصولا لتحديد شخصية المجرم.

7- تحديد مرحلة ارتكاب الجريمة وهل كانت شروعا أو مكتملة.

8- يوضح لمحقق الشرطة العلمية ما إذا كان الجاني قد ارتكب جريمته منفردا أم كان له شركاء فيها، بل والأكثر من ذلك أنه قد يحدد دور كل متهم.

9- أن مسرح الجريمة يمكّن للسلطات الأمنية من رصد بعض المسالك في الخطط الأمنية المختلفة، الأمر الذي يجعل هذه السلطات في وضع يمكنها من وضع الإجراءات الكفيلة بحسن إقامة منظومة أمنية متكاملة في مجال الدراسة والتأمين.

10- إن مسرح الجريمة والعناية بدراسته من شأنه أن يؤدي إلى حسن الاستهداء إلى التفكير الإجرامي للجاني وإمكانية التعرف على طريقته في العامل مع مكونات مسرح الجريمة وأيضا التعرف على ما إذا كان بشكل غير مقصود، أو أن غايته تضليل أجهزة العدالة وإبعادها من هدفها في إمكانية التعرف عليه والاهتداء إلى شخصيته الحقيقية[1].

الفرع الثاني: أنواع مسرح الجريمة

يتنوع مسرح الجريمة وذلك بتنوع مكانه، حيث أن مسرح الجريمة قد يكون مكان مغلق وهذا المسرح المغلق، وقد يكون خلاء وهذا المسرح المفتوح، وقد يكون كذلك مسرح تحت ماء، أو يكون مسرح متحرك.

أولا: المسرح المغلق

هو المكان المحدد الذي وقعت فيه الجريمة أي يمكن غلقه، ولا يمكن الدخول له، حيث قد يكون داخل المباني السكنية أو التجارية، أو كل الأماكن التي يستطيع رجال الشرطة العلمية غلقها والسيطرة عليها، ويشمل أماكن الدخول والخروج، هذا بالإضافة إلى ملحقات المسرح من أبنية وكذلك منطقة السلم[2].

أ/ خصائص المسرح المغلق

1/ يوجد فيه مدخل ومنافذ يمكن فحصها، كما يمكن تحديد طريقة الدخول والأداة المستخدمة في مسرح الجريمة.

[1] طارق ابراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص 43.

[2] عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، إجراءات المعاينة الفنية لمسرح الجريمة، مرجع سابق، ص 25.

2/ فحص المسرح المغلق يساعد على تحديد الباعث على الجريمة، ومثال ذلك عن التحقق من وجود مواد منوية، ذلك أن الجاني مارس الجنس أو حاول ذلك.

3/ ضبط وقت وقوع الجريمة، فوجود الآثار في الحادث قد تفيد في إثبات وقت وقوعها، ومثال ذلك، العثور على إضاءة يدوية تُفيد أن الجريمة وقعت في الليل.

4/ تحديد عدد الجناة المنفذين ووجود دور لكل واحد منهم، ومثال على ذلك جريمة السرقة باستعمال مفاتيح وحمل خزانة ثقيلة دليل على مساهمة الجنائية[1].

ثانيا: المسرح المفتوح

هو المكان غير محدد مثل الأرض، الفضاء، الأراضي الزراعية، الطرق، الشوارع، الحقول، طريق عام.. إلخ، وهذا المسرح يصعب السيطرة عليه لسهولة عبث الطبيعة فيه ولذلك يجب سرعة فحصها.

أ/ خصائص المسرح المفتوح:

1/المسرح المفتوح يسهل تحديد خط سير السيارات عند استخدم الجاني سيارة في القيام بالجريمة تبقي الآثار في مسرح الجريمة[2].

2/ يحدد الصلة بين الجاني والمجني عليه في حالة تم استدراجه إليه بمحض رغبته، ومثالها آثار العنف.

3/ يساعد على ارتكاب الجريمة، ومثال ذلك وجود الجثة المعثور عليها وعدم وجود آثار دماء بالمكان الذي عثر عليها فيه، يدل على نقل الجثة من مسرح الجريمة.

ثالثا: مسرح تحت الماء

قد يرتكب المجرمون جرائمهم تحت الماء أو يرتكبونها في اليابسة ويلقون بالأداة المستخدمة في الجريمة في الماء، وعدة أيام تطفو الجثة بعد أن تصاب بالتيبس بسبب الرمي، وقد لا تطفو في حالة ربط الجثة بجسم ثقيل الوزن كالحجارة أو قطعة كبيرة من الحديد فتظل مطمورة في العمق، مما يستلزم إنزال الغواصين للبحث عنها.

[1] الفتاح عبد اللطيف الجبارة، إجراءات المعاينة الفنية لمسرح الجريمة، مرجع سابق، ص 24.

[2] طارق ابراهيم الدسوقي عطية، مرجع سابق، ص 54.

وللمحافظة على مسرح الجريمة تحت الماء، يتطلب إتباع ترتيبات خاصة، والتي تتمثل في حساب سرعة التيارات المائية، واتجاهها وكثافة الشيء المطلوب البحث عنه، وأخذ المسافة المناسبة التي يمكن أن تحرك الأثر المادي بسبب حركة الماء[1].

رابعا:مسرح الجريمة المتحرك

يتنوع مسرح الجريمة كذلك حسب شكل المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة سواء أكان عقارا أو منقولا، فمسرح الجريمة العقاري هو الذي يقع على أرض ثابتة، أما مسرح الجريمة المنقول فيقع في أماكن متحركة بطبيعتها كالجرائم التي تقع في السفن والطائرات والقطارات[2].

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة عند العلم بوقوع الجريمة

نصت المادة 17 من ق.إ.ج في فقرتها الأولى على انه " يباشر ضباط الشرطة القضائية السلطات الموضحة في المادتين 12 و 13 ويتلقون الشكاوي والبلاغات ويقومون بجمع الاستدلالات ويقومون بإجراء التحقيقات الابتدائية " وقد نصت المادة : 63 من قانون الإجراءات بقولها " يقوم ضباط الشرطة القضائية بالتحقيقات الابتدائية للجريمة بمجرد علمهم بوقوعها إما بناءًا على تعليمات وكيل الجمهورية أو إما من تلقاء أنفسهم " . كما نصت المادة 20من نفس القانون " يقوم أعوان الضبط القضائي الذين ليست لهم صفة ضابط الشرطة القضائية بمعاونة ضباط الشرطة القضائية في مباشرة وظائفهم ويثبتون الجرائم المقررة في قانون العقوبات.... ويقومون بجمع كافة المعلومات الكاشفة عن مرتكبي تلك الجرائم " .[3]

ومن خلال هذا المطلب سنتناول فرعين في الفرع الأول بعنوان مرحلة الانتقال إلى مسرح الجريمة وفي الفرع الثاني: مرحلة تسيير مسرح الجريمة.

الفرع الأول: مرحلة الانتقال إلى مسرح الجريمة

للانتقال إلى مسرح الجريمة إجراءات يجب على رجال الشرطة العلمية إتباعها لغرض المحافظة عليها وضبط الآثار ونقلها والاستفادة منها ومنع العبث بها، ولا يتم الانتقال لمحل الحادث إلا بعد تلقي البلاغ في صورة شكوى أو أخبار[4]

---

[1] طارق ابراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص 53.

[2] الفتاح عبد اللطيف الجبارة، إجراءات المعاينة الفنية لمسرح الجريمة، مرجع سابق، ص 27.

[3] انظر المواد 17 ,20, 63 من قانون الإجراءات الجزائية

[4] الفتاح عبد اللطيف الجبارة، نفس المرجع، ص 48.

ومن المعروف أن قيمة مسرح الجريمة قد تتدهور بفعل الزمن فقد تقضي العوامل الطبيعية على الآثار فتدمرها أو تلوثها، أو قد تمتد يد العبث إليها من الناس لهذا التأثر أو عدمه في الانتقال إلى مسرح الجريمة لهذا فإن التأخر في الانتقال إلى مسرح الجريمة قد يكون هو الفيصل في بقاء الأدلة أو اندثارها.

وقد خول القانون للجهات القضائية المختصة بجمع الدليل في الحالات التي تتطلب معاينتها مهارات فنية أو عملية * الاستعانة بالأشخاص المؤهلين لذلك حيث نصت المادة 1/49 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه " إذا اقتضى الأمر إجراء معاينات لا يمكن تأخيرها فلضابط الشرطة القضائية أن يستعين بأشخاص مؤهلين لذلك.

الفرع الثاني: مرحلة تسيير مسرح الجريمة

أولا: الحفاظ على مسرح الجريمة

المقصود بالحفاظ على مسرح الجريمة هو الإبقاء عليه كما تركه الجاني وعدم العبث بالآثار، وعليه فلا بد من القيام ببعض الإجراءات كعدم السماح لغيره من أفراد الشرطة عمل أي تغيير، وإذا حدث تغيير على الآثار المتروكة، فيتحتم على المحقق أن ينظم محضر لإثباته[1].

كما يجب على ضابط الشرطة ألا يسمح بدخول رجال الصحافة والتلفزيون إلى مسرح الجريمة والعمل على تطويقه وإحاطته بالشريط الأصفر العازل ليعزل مسرح الجريمة عن باقي الأماكن.

وعلى ضابط الشرطة القضائية المتواجد في مسرح الجريمة أن يقوم بتسجيل الأشخاص الموجودين فيه، إسعاف المصابين، تدوين أقوال المجني عليه، ضبط الأدوات المستعملة في مسرح الجريمة،

* قد يجد ضابط الشرطة القضائية نفسه اثناء مباشرته للتحريات امام حالات تتطلب معايتها مهارات فنية أو علمية لايستطيع القيام بها بنفسه كفتح الخزائن المحكمة بالاقفال أو معرفة طبيعة المادة الكمياوية أو تشخيص الحالة الصحية للضحية أو سماع اجنبي لايحسن اللغة العربية , ففي هذه الحالات يلجأ المحقق إلى تسخير صانع الاقفال أو طبيب أو كمياوي أو مترجم (المادة 49 من قانون الاجراءات الجزائية)

ولتسخير شخص مؤهل من طرف ضابط الشرطة القضائية يجب توفر شرطين: أولهما : أن تكون حالة استعجال , بحيث أن عدم تنفيذ العمل المطلوب من الشخص المؤهل لا يمكن تأجيله دون الإضرار بالسير الحسن للإجراءات التحقيق والتحريات .ثانيهما : أن يحلف الشخص المؤهل المسخر اليمين كتابة على أن يبدي برأيه بما يمليه علي.ه الشرف واليمين (احمد غاي : الوجيز في تنظيم ومهام الشرطة القضائية , دار هومه , طبعة 2005 , ص 37 وما بعدها)

[1] عبد الكريم الردايدة، الجامع الشرطي في إجراءات التحقيق الجنائي وأعمال الضابطة العدلية، دار المطبوعات للنشر، الأردن، 2006، ص 77– 78.

معاينة الآثار المادية، تثبيت حالة الأشخاص والأماكن، تدوين ساعة الوصول والحال التي هو عليها في مسرح الجريمة.

ثانيا: انتقال خبراء الشرطة العلمية لمسرح الجريمة

هم مجموعة الخبراء الفنيين الذين يتواجدون للعمل في الجريمة الماثلة بمسرح الجريمة ومنهم الطبيب الشرعي، خبير التصوير الجنائي، خبير رفع السوائل البترولية، خبير البصمات خبير الأسلحة الجنائية والمتفجرات والذين يتم استدعاؤهم بموجب تسخيره من وكيل الجمهورية، وعلى المحقق وفريق الشرطة القضائية أن يسهل عمل خبراء الشرطة العلمية بعد ذلك يأتي دور الطبيب الشرعي على رأس قائمة الخبراء لتولي الفحص الخارجي للجثة ونقلها بصفة سريعة إلى المراكز الصحية لحفظ الجثث.

ثالثا: توثيق مسرح الجريمة

يجب على المحقق أو خبير الشرطة العلمية عند دخوله لمسرح الجريمة أن يقوم بتسجيل وتوثيق كل الملاحظات والمشاهدات الموجودة فيه، وذلك من خلال تسجيل وقائع الجريمة بالكتابة، التسجيل عن طريق الصور الفوتوغرافية أو كاميرا الفيديو أو عن طريق الرسم الهندسي.

أ/ تسجيل وقائع مسرح الجريمة كتابة:يعتبر تسجيل مسرح الجريمة بالكتابة من أقدم الطرق وذلك بغرض تمكين المطلع عليها من فهم الحادث، وللقيام بهذه العملية يجب إتباع الشروط التالية[1]:

1-مراعاة البساطة في استخدام الألفاظ لشرح محتويات المكان.

2- الكتابة بخط واضح و مقروء، ويستحسن أن تكون الكتابة مع التوقيع على كل صفحة بعد ترقيمها.

3-وصف المكان وصفا دقيقا فيما إذا كان مسكون أو غير ذلك.

ب/تسجيل وقائع مسرح الجريمة بالصور الفوتوغرافية أو كاميرا الفيديو:

يعتبر هذا النوع من التسجيل مكملا للتسجيل بالكتابة وهو من أهم أركان إجراءات المعاينة التقنية الحديثة، فهناك بعض الجرائم التي لا يمكن وصفها بالكتابة كحوادث المركبات الحرائق.

وتبرز أهمية التصوير في إعادة تمثيل مسرح الجريمة وتنشيط ذاكرة المحقق والشهود واستعادة التفاصيل الهامة التي قد ينساها[2].

وتبدأ مراحل تصوير مسرح الجريمة وجميع الآثار المادية المتواجدة به، وإن وجدت جثة بمسرح الجريمة يتم التقاط تفاصيلها بالكامل.

---

[1] عبد الكريم الردايدة، المرجع السابق، ص 102.

[2] عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، مرجع سابق، ص 66.

ج/ تسجيل وقائع مسرح الجريمة هندسيا

يعتبر الرسم الهندسي أحد الدعائم الثلاث التي يستعين بها خبير الشرطة العلمية في تصويره للحادث تصويرا صادقا، وتظهر أهمية الرسم في جرائم معينة مثل حوادث المرور، الحريق المشتبه به وقضايا القتل وهتك العرض، ولكي يحقق الرسم الغرض منه لا بد من[1]:

1-سرعة انتقال الخبير إلى محل الحادث.

2- عليه أن يُلم بتفاصيل الحادث قبل قيامه بالرسم.

3- عليه أن يقوم بعمل رسم تخطيطي ابتدائي للحادث.

4- عليه أن يحدد المكان بالنسبة للجهات الأصلية.

5- بعد إكمال المحقق يتم رسم العوارض الأرضية والآثار والبقع المتروكة كما يجب أن يحدد له مقياس رسم ثابت.

6- كما عليه عند مغادرة مسرح الجريمة التأكد من مطابقة الرسم على الواقعة.

7- عند الانتهاء من الرسم، عليه أن يثبت في نهايته كافة البيانات الخاصة به كرقم القضية تاريخها، نوعها والمكان الذي ارتكبت فيه.

[1] محمد فاروق عبد الحميد كامل، القواعد الفنية الشرطية والبحث الجنائي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط 1، السعودية، 1999، ص 225.

المبحث الثاني: الطرق الفنية لمعاينة مسرح الجريمة ورفع الآثار الجنائية

لكل حادث جنائي ظروف خاصة به تبعا لنوع الجريمة وطبيعة المكان، ومن هذا المنطلق فإنه يجب تعليم وترقيم جميع الآثار، والأشياء التي يمكن أن تكون لها علاقة بالجريمة أو المجرم أو ناشئة عن أي منهما، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان، خاصة في الأماكن المكشوفة تعليم الأشياء والآثار المتخلفة عن أعمال الشرطة بالذات(طلاء، رسوم.... إلخ).

ويجب أن يتم البحث والتحري بشكل منهجي، مع التقاط الصور الفوتوغرافية المناسبة تثبيتا لمواقع مسرح الجريمة، وصور أخرى موضحة لطبيعة الآثار المعثور عليها، ومن ثم تأمينها بشكل فني يكفل عدم إتلافها، و بيان الحالة التي شوهدت عليها حين اكتشاف مسرح الجريمة لتأتي بعد ذلك عملية رفعها وتحريزها من قبل عناصر الشرطة العلمية تهيئة لإرسالها (نقلها إلى المخبر الجنائي، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين، حيث نتناول في المطلب الأول طرق إجراء المعاينة الفنية لمسرح الجريمة، و في المطلب الثاني الطرق الفنية لرفع الآثار الجنائي*ة[1].

* الأثر المادي : هو كل ما يمكن إدراكه ومعاينته بالحواس أما الدليل المادي فهو الحالة القانونية التي تنشأ عن فيض الأثر أو المخلفات المادية في مكان الحادث أو في حوزة المتهم, أو تنشا نسخة الفحص الفني لها بواسطة الخبراء فتوجد صلة أو رابطة بينها وبين المتهم أو المتهمين , وقد تكون هذه الرابطة ايجابية تثبت الصلة أو سلبية فتنفيها .

[1] مواسح حنان، مرجع سابق، ص 74.

المطلب الأول: طرق إجراء المعاينة الفنية لمسرح الجريمة

قبل الدخول إلى مسرح الجريمة يجب تحديد المسارات التي تفضل للبدء في إجراء المعاينة، ومكان الخروج منه بعد إجرائها، وتختلف تلك المسارات حسب طبيعة محل المعاينة من مسرح الجريمة[1]، هذا وتتحدد اتجاهات أو طرق المعاينة الفنية له بإحدى الطرق الأربعة، ومن ثم سنقسم هذا المطلب إلى أربعة فروع، الأول نتطرق فيه لطريقة الشريط الواحد، والثاني نتطرق فيه لطريقة الشريط المزدوج، في حين نتطرق في الفرع الثالث إلى الطريقة اللولبية (طريقة عقرب الساعة)،بينما الفرع الرابع نتركه لدراسة طريقة التقسيم على مناطق.

الفرع الأول: طريقة الشريط الواحد

إن هذه الطريقة تُتبع حين يُتخذ نطاق مسرح الجريمة في العراء شكل المستطيل أو المربع، وذلك بأن يسير المُعاينون الثلاثة **أ، ب، ج**، في بداية الضلع الغربي للمستطيل أو المربع في اتجاه مواز لضلعة الجنوبي صوب الضلع الغربي، وهكذا حتى يستكشفوا محتوى المربع أو المستطيل عند ضلعه الغربي في مسار موازٍ للضلع الشمالي حتى يعودوا إلى نقطة الانطلاق في ملتقى الضلعين الشرقي والجنوبي. حيث يقوم رجال الشرطة العلمية بمعاينة مكان الحادث من باب الدخول إلى باب الخروج بحيث لا ينتقل من غرف إلى أخرى أو من مكان على أخرى إلا بعد أن يغطى محل المعاينة بالكامل[2].

وفي اتجاه عقرب الساعة وبطريقة دائرية، حتى يأتوا على آخر مسرح الجريمة الذي يكون في هذه الحالة دائريا ثم يأخذ بخطوة جانبية ويبدأ بالدوران مرة أخرى ويكرر ذلك في المكان حتى الإنتهاء من فحصه بالكامل[3].

الفرع الثاني: طريقة الشريط المزدوج

لا تختلف هذه الطريقة عن الطريقة السابقة من حيث وجوب أن يكون مسرح الجريمة مهيكل هندسيا إلى مربع أو مستطيل، إنما تختلف عن سابقتها في وجوب إتباع القائمين بالمعاينة عند دخولهم المربع أو المستطيل الذي تجرى معاينته في مسارين أو اتجاهين أحدهما يكون مواز للضلعين الشرقي والغربي، والآخر مواز للضلعين الشمالي والجنوبي.

---

[1] طه أحمد متولي، مرجع سابق، ص 31.

[2] محمد خليفة عبد الله الحسن، أسرار مسرح الجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2007، ص 13.

[3] هشام عبد الحميد، معاينة مسرح الجريمة، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 2007، ص 34.

الفرع الثالث: الطريقة اللولبية (طريقة عقرب الساعة)

إن هذه الطريقة من الطرق الهامة، والتي تحتاج من القائم عليها اليقظة التامة وقوة الملاحظة، وتستخدم في مكان الجريمة الذي يكون على شكل دائرية، وذلك وصولا إلى الدخول في كل مكان مهما كان حيزه داخل مسرح الجريمة، حيث يبدأ الباحث من مركز المسرح أو من محيطه الخارجي ثم يتحرك بطريقة دائرية حتى يصل إلى نهاية المكان، ثم يأخذ خطوة جانبية ويبدأ الدوران مرة أخرى، ويكرر ذلك في المكان حتى الانتهاء من فحصه بالكامل.

الفرع الرابع: طريقة التقسيم على مناطق

إن هذه الطريقة غالبا ما تستخدم في مسرح الجريمة إذا كان ذو رقعة كبيرة، فمثلا إذا كان مسرح الجريمة قطعة أرض زراعية كبيرة، أو أرضا صحراوية مسطحة فيمكن هيكلة هذه القطعة هندسيا إلى مربعات أو مستطيلات صغيرة.

في هذه الطريقة يبدأ المعاينون معاينة المربع المركزي، ثم تليها معاينة وفحص كل مربع من المربعات الأخرى[1]، وربما تكون المعاينة لكل مربع بإحدى الطرق السالفة الذكر حيث لا يوجد مانع يمنع من إتباع أي من الطرق السالفة في إطار المربع الواحد، طالما أنها تنسجم مع تلك الطرق بسبب صغر مساحتها، بمعنى أنه من الممكن أن تتبع أكثر من طريقة في أسلوب المعاينة.

المطلب الثاني: الطرق الفنية لرفع الآثار الجنائية

يتوقف نجاح أو فشل إجراءات البحث الجنائي على مدى سرعة ودقة البحث في مسرح الجريمة وهو الأمر الذي يحدد ما إذا كان في الإمكان التعرف على الفاعل أم أنه سيظل مجهولا، كما أن الإجراءات التي تتخذها الشرطة العلمية في هذه المرحلة الحيوية تعد عاملا هاما في مدى نجاح القضية فيما بعد أمام الهيئات القضائية، وبعد التحفظ على مسرح الجريمة وحمايته والمحافظة عليه وتصويره تأتي مرحلة معاينته بحثا عن الآثار الجنائية ليتم رفعها[2].

الفرع الأول: البحث عن الآثار الجنائية

هنالك قول مشهور لعالم الجريمة الفرنسي البروفسور إيدموند لوكارد وهو واحد من أعظم العلماء الجنائيين في القرن العشرين يقول فيه:" إن كل إنسان يترك آثارا بمسرح الجريمة، وعندما يحاول هذا

[1] محمد أحمد غانم، مرجع سابق، ص 26-27.

[2] خلف الله عبد العزيز، إجراءات البحث الفني والتقني بمسرح الجريمة، مجلة الشرطة، الجزائر، عدد 70، ديسمبر، 2003، ص 13.

الإنسان أن يبدل هذه الآثار عمدا فإنه يقع في المتاعب، ومن هنا فإن البحث عن الأثر الجنائي يقتضي المعاينة الدقيقة لمسرح الجريمة، وهذا لإعادة بناء الأحداث وتسلسلها وبيان طريقة ارتكاب الجاني للجريمة وكيفية دخوله، والأدوات التي استخدمها في تنفيذها، ومنه كشف الآثار المتخلفة عن هذه الجريمة التي تصير دليلا ضده فيما بعد.

يجب أن يكون فريق خبراء مسرح الجريمة متفطنين لعدم ترك أي جهة من مكان الحادث دون فحص، أو إغفالهم لأثر قد يرونه تافها إلا أنه قد يرقى إلى مرتبة الدليل الذي يكشف عن هوية الجاني فيما بعد، وعليهم توخي الحذر أثناء عملية البحث عن الآثار المادية حتى لا تتلف، لذلك هيّأت مصلحة الوسائل والتجهيزات التابعة للشرطة العلمية لباسا خاصا لخبراء مسرح الجريمة يتمثل في البدلة البيضاء إضافة إلى القفازات وكذا أحذية مرنة لا تتأثر بها الأرضية عند السير بها، وهذا حتى لا تحطم أو تمحي الآثار المادية المتواجدة على الأرضية كبقع الدم، آثار الأقدام أو غيرها.

على الخبراء تحديد نقطة البداية في معاينتهم لمسرح الجريمة حيث يتحركون منها في اتجاه واحد لمعاينة الجوانب الأخرى ثم يعودون إلى نقطة البداية، ومن ثم وجب عليه توضيح الطريق المؤدي إليه وكيفية دخوله حتى يشرع في البحث عن الأثر الجنائي، وعليهم إجراء بحث شامل حتى للمواقع المحيطة بمسرح الجريمة، وإن تطلب ذلك الإستعانة بعدد أكبر من التقنيين لإنجاز العمل بدقة وسرعة[1].

وتتعدد طرق البحث عن الأثر الجنائي، فقد ينتهج خبراء مسرح الجريمة الطريقة الطولية في البحث، حيث يبدأ الخبير بالتحرك من أحد أركان مسرح الحادث طوليا، وعند وصوله إلى الجدار المواجه يأخذ خطوة جانبية، ثم يعود عكس الإتجاه موازيا لطريق الذهاب، ويكرر ذلك في المكان حتى الإنتهاء من فحصه بالكامل.

كما قد تستخدم الطريقة الدائرية أو الحلزونية بكفاءة في مسرح الحادث الصغير، حيث يبدأ الخبراء الفنيون البحث من المحيط الخارجي، ليتحركوا بعدها بشكل دائري إلى حين نهاية المكان، ثم يأخذون خطوة جانبية ويستمرون في الدوران حتى يصلون في الأخير إلى مركز مسرح الحادث، كما توجد طريقة أخرى هي طريقة العجلة، حيث يتجمع الخبراء في مركز المسرح، ثم يتحركون قطريا للخارج، لكن من عيوب هذه الطريقة سهولة إفساد الآثار من خلال التحرك فوقها.

[1] خلف الله عبد العزيز، مرجع سابق، ص 13.

كما يتم البحث عن الآثار المادية بمسرح الجريمة بانتهاج طريقة الشبكة وتسمى كذلك الطريقة الطولية العرضية، حيث تستخدم هذه الطريقة لتغطية مسرح جريمة واسع وكبير، حيث يتحرك أحد الخبراء طوليا ويتحرك آخر عرضيا وهذا لتغطية نفس المنطقة مرتين.

كما توجد طريقة أخرى وهي المعمول بها بكثرة في المواقع الداخلية، حيث يتم تقسيم مسرح الجريمة إلى مربعات أو قطاعات، ويتم فحص كل مربع أو قطاع عن طريق محقق واحد[1].

ومهما كانت الطريقة المستعملة، فإن البحث عن الآثار الجنائية يبدأ أولا على الأرض نظرا لتساقط معظم الآثار عليها، بعدها يتم الإنتقال إلى الأماكن الأعلى فالأعلى دون أن يهمل الخبراء أن لكل جريمة خصوصياتها وآثار معينة خاصة بها، فمثلا في جريمة القتل بسلاح ناري فعلى فريق مسرح الجريمة التركيز في البحث على أهم أثر وهو الظرف أو المقذوف، مع تحديد المسافة التي انطلقت منها واتجاهها، في حين أنه في جريمة التفجير على خبراء الشرطة العلمية جمع بقايا القنبلة المتفجرة لمعرفة المادة التي أدت إلى التفجير، إضافة إلى البحث عن آثار قد توصل إلى القائم بهذا التفجير[2].

الفرع الثاني: رفع الآثار الجنائية

إن الطريقة المثلى لجمع وتغليف الأثر تمهيدا لنقله إلى المختبر الجنائي تختلف باختلاف نوع الأثر، ومهما كان نوعه فإن الحصول على كمية كبيرة منه تزيد من حاجة التحليل بطريقة أفضل إلا عند استحالة تواجد كمية أكبر منه بمسرح الجريمة، وتتقسم بذلك الآثار المادية من حيث ظهورها بمسرح الجريمة إلى آثار ظاهرة وأخرى خفية.

أولا- رفع الآثار الظاهرة

الآثار الظاهرة هي التي يمكن رؤيتها بالعين المجردة دون الحاجة على مواد محفزة أو وسائل فنية لإظهارها، مثل سلاح الجريمة كالمسدس أو الخنجر، أو الأظرفة النارية الفارغة، أو المقذوفات النارية وكذلك المحررات أو الرسائل، الملابس ... إلخ.

ويتم رفع هذه الآثار بواسطة الإلتقاط اليدوي ، فمثلا المسدس المستخدم في ارتكاب الجريمة يتم رفعه بحذر حتى لا تتخلف عليه أية بصمات أخرى غير بصمات الجاني وذلك بمسكه من نهاية مأسورته وأسفل مقبضه وذلك بواسطة يد مرتدية قفاز مع سد فوهته بقطن للحفاظ على رائحة البارود، ويعتبر

[1] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، ص 119 إلى 123.

[2] خربوش فوزية، الأدلة العلمية ودورها في إثبات الجريمة، رسالة ماجستير، جامعة بن عكنون، الجزائر، السنة الجامعية، 2001، 2002، ص 38-39.

رفع السلاح عن طريق إدخال قلم رصاص في مقدمة المأسورة للمحافظة على البصمات أسلوبا خاطئا قد يؤدي إلى تغيير العلامات المميزة للماسورة من الداخل عند عمل تجربة الإطلاق لهذا السلاح، مما قد يؤدي إلى نتائج خاطئة عند المقارنة بالمقذوف المعثور عليه بمسرح الجريمة أو المستخرج من الجثة، وعلى الخبير الفني الحرص على عدم محاولة تفريغ السلاح من الذخيرة مع تسجيل مكان تواجده وحالته وكذا البحث عن إمكانية وجود آثار بصمات أو دم عليها[1] وتتخذ نفس الإجراءات مع الأشياء الأخرى المتشابهة كالآلات المختلفة.

أما إذا كان الأثر صغير الحجم نوعا ما، فيستحسن رفعه بواسطة ملقاط دون أن يتعرض لأي ضغط يمكن أن يحدث فيه أثرا جديدا ومثال ذلك الشعر، حيث ترفع الشعرة بواسطة ملقاط غير مسنن أو شريط لاصق ثم توضع مفرودة في ورقة تطوى فوق بعضها لتوضع في ظرف، وتعتبر الأماكن الأكثر احتمالا للعثور على الشعر بها هي يد المجني عليه وخاصة تحت أظافره، وكذا ملابسه وجسده وفي المنطقة التناسلية في الجرائم الجنسية، كما نجده بكثرة في مقدمة الكراسي بالسيارة لأنها الموضع الذي يتكئ عليه الرأس، ويفضل دائما في القضايا الجنائية الحصول على عينات من شعر الجثة قبل دفنها، في حوالي 30 إلى 40 شعرة، ويتم الحصول على عينات الشعر عن طريق الإقتلاع والنتف وللحفاظ على بصيلات الشعر، بعدها يتم تجفيفها في الهواء العادي[2].

وتوجد عدة طرق أخرى لجمع الآثار الظاهرة تختلف باختلاف الأثر في حد ذاته من حيث حجمه ونوعه، فإذا كان هذا الأثر عبارة عن بقايا زجاج، فيتم تجميعه باستخدام طريقة الكنس مع مراعاة أن تكون الفرشاة المستخدمة نظيفة، وتستخدم في جمع أثر لمرة واحدة لمنع تلوث باقي الآثار.

أما بالنسبة لطبعات الأقدام أو الأحذية أو إطارات السيارات فلها تقنيات خاصة لرفعها كتقنية الجبس و القالب، نتطرق إليها بأكثر تفاصيل عندما ندرس هذه الآثار في الفصل الثاني وتعد كذلك آثار البقع الدموية من أهم الآثار التي يمكن العثور عليها بمسرح الجريمة ، فإذا وجدت البقعة جافة فيتم الحصول عليها بواسطة الكشط بوسيلة جراحية معقمة أو بواسطة كمادة مساحتها تتناسب مع حجم البقعة وهذا لتفادي انتشار البقعة و تكون الكمادة مبللة بماء معقم، أما إذا كانت البقعة الدموية سائلة وكانت صغيرة هنا يتم استعمال الطريقة السالفة الذكر ولكن بعد تجفيفها بواسطة مجفف، في حين

[1] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، ص 162-163.

[2] خربوش فوزية، مرجع سابق، ص 39.

إذا كانت البقعة كبيرة يتم رفعها بواسطة حقنة صغيرة معقمة مع وضع الدم المرفوع في قنينة بها مادة مقاومة للتجلط.

ثانيا: رفع الأثار الخفية

يتم الكشف عن هذه الآثار عن طريق معرفة نوع وطبيعة الجريمة فهي التي تحدد لنا أماكن وجودها و نوعها، فإذا كان الحادث قتلا وقام الجاني بغسل أرضية المكان من دم القتيل أو إذا كانت الحادثة سطوا وتركت بصمات الأصابع على باب الخزانة ففي هذه الحالة، تكون الإستعانة ببعض الأجهزة الضرورية كالميكروسكوب والعدسات المقربة والأشعة بمختلف أنواعها وكذا بعض المواد الكيميائية للكشف عن تلك الآثار في الأماكن التي يحتمل وجودها فيها من أجل رفعها[1].

ومن أمثلة الآثار الخفية آثار السائل المنوي حيث يتم استعمال إما حزمة ضوئية أحادية اللون للبحث عنه أو تسليط الأشعة فوق البنفسجية، كون أن لهذه البقع خاصية التوهج عند تسليط هذا النوع من الأشعة عليها، وإذا وُجدت هذه البقع على ملابس مثلا، فيتم تجفيفها وحفظها في أكياس من ورق أو أغلفة كبيرة الحجم، أما إذا وُجدت على جسم ثابت فيتم إتباع الطريقة السابقة الخاصة برفع بقع الدم الجافة[2].

ولعل أهم أثر خفي يتركه الجاني بمسرح الجريمة هي بصماته والتي تحتاج رؤيتها بدقة إلى وسائل أخرى كالأشعة بمختلف أنواعها وكذا المساحيق مثل مسحوق الأنثراسين ومسحوق نترات الفضة وغيرها.

وتعد آثار اللعاب من البقع الخفية التي لا تراها العين المجردة، وتتركز هذه البقع على فوهة القارورات والكؤوس، حيث يفضل إرسالها مباشرة إلى المخبر العلمي مع أخذ الإحتياطات اللازمة وذلك بوضعها داخل صندوق وتفادي لمس عنق القارورات والكؤوس، وفي حالة صعوبة إفراغ القارورات الزجاجية من محتواها فالأفضل إرسالها إلى المخبر بحذر بإبقائها أفقية وذلك لتفادي الإتصال بين عنق الزجاجة والسائل، أما القارورات البلاستيكية المملوءة فيتم إحداث فتحة في الأسفل لتفريغها من محتواها كما تعد العضة الآدمية على الجثة مصدرا هاما للإفرازات اللعابية ويتم رفع العينة بمسح منطقة العضة بضمادة مبللة لعرضها على التحليل المخبري.

---

[1] خربوش فوزية، المرجع السابق، ص 40.

[2] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص 118-119.

الفرع الثالث: تحريز الآثار الجنائية و إرسالها إلى المخابر

بعد عملية رفع الآثار الجنائية من على مسرح الجريمة تأتي مرحلة تحريزها، أي وضعها في حرز يناسب حالها حتى ترسل إلى مخابر الشرطة العلمية ليتم فحصها، ويجب أن تتم عملية تحريزها بطريقة لا تعرضها للكسر أو التلف أو التلوث مما يفسد قيمتها كأدلة، وتختلف عملية التحريز باختلاف طبيعة الأثر وحجمه كما سنبينه فيما يلي:

• إن الأكياس التي ينبغي أن تُحفظ فيها الأدلة المصنوعة من "البوليتين" يُقفلها سداد لاصق، يظهر الختم كلمة باطل إذا تم التلاعب به، أما الأكياس الورقية بنية اللون فتستعمل لحفظ العينات التي تفسد وتتفسخ إذا وضعت في أكياس البوليتين، كما أن الأكياس الورقية هي المفضلة في غالب الأحيان للسماح بحركية الهواء داخلها ومنثم بقاء العينات جافة.

• يتم حفظ الآثار الصغيرة مثل الشعر والألياف في ورقة مطوية، ثم توضع في ظرف ورقي وهذا يؤدي إلى سهولة التعرف على الأثر الموجود بالورقة بدلا من البحث فيكامل الظرف على أثر ضئيل تصعب رؤيته.

• العينات البيولوجية والقابلة للإنتان أي قابلة للتجرثم، (دم، سائل جسماني) أو أجسام ملطخة (سكين، قطع قماش بها دماء) ولابد من حفظها في وعاء سميك مقاوم لعبور الماء، ومقاوم للإنكسار والثقوب مع وضع ملصقة عليه بها عبارة تحذيرية "خطر إنتاني"[1].

• يتم تحريز الأسلحة النارية في كيس قماش بالنسبة للأسلحة طويلة الماسورة، أما الأسلحة قصيرة الماسورة فيتم حفظها في ظرف ورقي.

• تستعمل أكياس النايلون لتحريز أنقاض النيران التي كان قد احتكت بالمتفجرات، وينبغي أن تقفل من الأعلى بشريط بلاستيكي أو شريط لاصق أو بسلك لتأمين ختم محكم الإقفال.

وتحرز الآثار السابقة منفصلة عن بعضها وفي مكان مناسب يضمن حفظها وسلامتها من أي طمس، كون أن الأثر السائب قد يحدث عنه تلوث للآثار الأخرى في حالة الجمع بينها، وعند وضع الأثر داخل الحرز الملائم تكتب بيانات خاصة به حول نوع الأثر، مكان الحصول عليه، وقت وتاريخ جمع الأثر مع تحديد وقت تحريزه، نوع الجريمة، تاريخ ومكان حدوثها، إسم الخبير القائم بتحريز الأثر وتوقيعه، رقم القضية وتحديد جهة الإرسال، وأخيرا الرقم التسلسلي للحرز.

[1] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، ص 166.

بعدها يتم قفل الحرز بالرصاص المختوم مع سلك أو الشمع الأحمر المختوم مع خيط، وتثبت بطاقة الحرز المحتوية على البيانات في السلك أو الخيط، كما يتم كتابة استمارة التحليل للحرز موجهة للمخبر العلمي تتضمن بيانات وافية بقدر الإمكان عن القضية لتسهيل عمل الخبراء مع تحديد نقاط الإستفسار المطلوب الإجابة عنها[1].

وأخيرا يتم نقل الأحراز التي تحتوي على الآثار الجنائية إلى مخابر الشرطة العلمية في أقرب الآجال مع مراعاة عدم تعرضها إلى الحرارة العالية أو إلى التقلبات المفاجئة لدرجة الحرارة وعند وصولها يتم حفظها حسب شروط سلسلة التبريد وخاصية وطبيعة كل أثر، ولابد من التذكير بضرورة التقيد بالشرعية الإجرائية أثناء التحريات الأولية حيث لابد من تحرير ثلاث تسخيرات من طرف وكيل الجهورية الأولى لمعاينة مسرح الجريمة بغية رفع الآثار الجنائية، والثانية خاصة بنقل وحفظ العينات السالفة الذكر والأخيرة خاصة بمهمة إجراء التحاليل بمخابر الشرطة العلمية، وبعد إرسال الآثار إلى المخابر الجنائية تتم عملية الفحص والتمحيص حيث يتحول الأثر الجنائي إلى المرحلة التي سيصبح فيها دليلا.

[1] هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، ص 167-168.

خاتمة

الخـاتمة:

من خلال دراسة موضوع إختصاصات الشرطة العلمية في مسرح الجريمة توصلنا إلى النتائج والإقتراحات الأتية:

أولا: النتائج

1- وجود جهاز الشرطة العلمية لكشف غموض الجرائم أمر لا بد منه، ذلك أن الإجرام المعاصر أصبح يعتمد على التطور العلمي والتكنولوجي سواء لإرتكاب الفعل المجرم، أو محو آثاره، وذلك بغية الإفلات من العقاب، مما استلزم التصدي بضرورة الاعتماد على العلوم والتكنولوجيا الحديثة واكتشاف الجريمة وإثباتها والوسائل الفنية بتقديم الدليل العلمي المادي في إطار إحترام الشرعية الإجرائية.

2- التصدي للإجرام المعاصر يستلزم بالضرورة الإعتماد على العلوم والتكنولوجية الحديثة، ومن ثم كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو إبراز المعالم الأساسية لإقامة العدالة الجنائية على أسس وقواعد علمية من شأنها أن تحظى بثقة واطمئنان ليس للقاضي فحسب بل لكل أطراف الخصومة الجنائية أو الدعوى العمومية وكذا المجتمع الذي يستشعر بقيمة الدليل العلمي .

3- الدور المنوط بهذا الجهاز، ويتمثل أساسا في إنارة التحقيقات القضائية المطروحة أمام عناصر الضبطية القضائية، وذلك لإزالة اللبس والغموض الذي يعتري الجريمة وكشف الفاعلين بالاعتماد على الأدلة العلمية القاطعة والحجج والبراهين العلمية والتي لا يطعن فيها إلا بالتزوير انطلاقا من مسح مسرح الجريمة مسحا دقيقا وتوثيقه بشكل دقيق عن التي يكون قد خلفها الجاني وراءه ومن ثم القيام برفع الآثار المادية وفحصها وتحليلها في المختبر وصولا إلى استخلاص النتائج منها ثم القيام بمضاهاتها للتعرف على هوية الجاني أو الجناة (في حالة التعدد) .

4- إن استخدام الأساليب العلمية الحديثة يعتبر في الوقت الراهن أساس التحقيقات الجنائية وذلك لما تقدمه من أدلة إثبات تساعد خبير الشرطة التقنية والعلمية على كشف الحقيقة للوصول إلى الفاعل وتمكين القاضي من إدانة المتهم أو تبرئته.

5- ضرورة الإستعانة بخبراء الشرطة العلمية في المسائل التي لا يمكن للقاضي الوصول فيها إلى نتائج حاسمة.

ثانيا: الإقتـرحات:

- برمجة دورات خاصة في مجال الشرطة العلمية وكيفية استغلال مسرح الجريمة بإستخدام الوسائل العلمية والتقنية المتطورة.

- إضافة تخصص الشرطة العلمية لدارسي تخصص القانون، خاصة تخصص القانون الجنائي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1- القرآن الكريم.

2- الحديث النبوي الشريف.

3- الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

ثانيا: المراجع:

أ/ الكتب:

1- ابراهيم الجندي، الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ط1، سعودية، 2000.

2- أحمد بسيوني ابو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، المكتب الجامعي، مصر، 1998.

-احمد غاي : الوجيز في تنظيم ومهام الشرطة القضائية , دار هومه , طبعة 2005.

3- الشهاوي قدري عبد الفتاح، أساليب البحث العلمي الجنائي والتقنية المتقدمة، الإسكندرية، توزيع منشأة المعارف، 1999.

4- الفتاح عبد اللطيف الجبارة، إجراءات المعاينة الفنية لمسرح الجريمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

5- حسن أبو الذهب، مشروعية الأدلة العلمية في الإثبات الجنائي ومبادئ حقوق الإنسان، الجزء الأول، الطبعة الأولى، السنة 2018.

6- حسنين محمدي البوادي، الوسائل العلمية الحديثة، منشأة المعارف، مصر، 2005.

7- رجاء محمد عبد المعبود، مبادئ علم الطب الشرعي والسموم لرجال الأمن والقانون، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية، 2012.

8- رمسيس بهنام، البوليس العلمي أو فن التحقيق، منشأة المعارف، مصر، 1996.

9- طارق ابراهيم والدسوقي عطية، مسرح الجريمة في ضوء القواعد الإجرامية والأساليب الفنية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2012.

10- طه متولي، التحقيق وفن استنطاق مسرح الجريمة، توزيع منشأة المعارف، بدون طبعة، مصر، 2000.

11- عباس أبو شامة، الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة، المركز العربي للدراسات الأمنية، السعودية، 1988.

12- عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي، مصر دار الكتاب، 2005.

13- عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي التطبيقي، منشأة المعارف، مصر، 2006.

14- عبد الفتاح مراد، موسوعة النيابات والتحقيق الجنائي التطبيقي والفني والتصرف في التحقيق، 2012.

15- عبد الكريم الردايدة، الجامع الشرطي في إجراءات التحقيق الجنائي وأعمال الضابطة العدلية، دار المطبوعات للنشر، الأردن، 2006.

16- عصام المدني، مرشد الشرطة القضائية في أساليب البحث والتحري وطرق الإستدلال الجنائي، الطبعة الأولى، 2011.

17- عمر الشيخ الأصم، نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية، أكادمية نايف للعلوم الأمنية، سعودية، 1991،

18- قدري عبد الفتاح الشهاوي، أدلة مسرح الجريمة، منشأة المعارف، مصر، 1997.

19- محمد حمادة الهيتي، التحقيق الجنائي والأدلة الإجرامية، مناهج للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2010.

20- محمد خليفة عبد الله الحسن، أسرار مسرح الجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2007.

21- محمد فاروق عبد الحميد كامل، القواعد الفنية الشرطية والبحث الجنائي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط 1، السعودية، 1999.

22- محمد لطفي عبد الفتاح، القانون الجنائي واستخدامات التكنولوجيا الحيوية، دار الفكر والقانون، طبعة الأولى، مصر، 2010.

23- هشام عبد الحميد، معاينة مسرح الجريمة، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 2007.

ب/ الرسائل والمذكرات الجامعية:

❖ رسائل الماجستير:

1- تركي محمد السعيد, دور المخابر الجنائية في الاثبات الجنائي, رسالة ماجستير, كلية الحقوق بن عكنون, جامعة الجزائر 1, .2013

2- خربوش فوزية، الأدلة العلمية ودورها في إثبات الجريمة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2001، 2002.

3- رابح لالو، أدلة الإثبات الجزائية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر ,2002.

❖ مذكرات الماستر:

1- موساح حنان، الشرطة العلمية ودورها في التحقيقات الجنائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013.

❖ رسائل مهنية:

1- فاطمة بوزرزور، دور الشرطة العلمية في إثبات الجريمة، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2008.

ج/ المقالات:

1- بن عبد السلام مصطفى، المخبر الجهوي للشرطة العلمية وهران، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 00، جويلية .2016

2- جلال سمية، دائرة نظام تسيير القرائن، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 00، جويلية 2016.

3- خلف الله عبد العزيز، إجراءات البحث الفني والتقني بمسرح الجريمة، مجلة الشرطة، الجزائر، عدد 70، ديسمبر، 2003.

4- دباح ليليا، السند التقني للمخبر المتنقل أثناء الكوارث، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 03، نوفمبر 2018.

5- رضا اشبوح، يوسف بيهي، الشرطة التقنية والعلمية تحت مجهر القارئ، مجلة الشرطة، العدد 31، مارس 2019.[1]

6- زيتوني مسعود، المخبر الجهوي للشرطة العلمية قسنطينة، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 00، جويلية .2016

7- صالحي حكيمة، دارة التصوير الجنائي، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 00، جويلية 2016.

8- عبدلي ليليا فاطمة، دارة ضمان النوعية، مجلة الشرطة العلمية والتقنية، العدد 00، جويلية 2016.

9- عبد الحميد مسعودي، دور الوسائل العلمية الحديثة في التحقيق الجنائي، مجلة مدرسة الشرطة القضائية، العدد الأول، المديرية العامة للأمن الوطني، الجزائر، 2011.

10- عبد الرحمان يوسف علوى، الشرطة التقنية والعلمية فاعل أساسي في التحقيقات الجنائية، مجلة الشرطة، عدد 96، فبراير، 2013.

11- ياسين عزاوي، المجلة المغربية للقانون الجنائي والعلوم الجنائية، العدد الثالث، 2016.

د/ الجرائد:

1- نائلة بن رجال، الشروق تزور مصالح الشرطة العلمية والتقنية، جريدة الشروق اليومي الجزائري، العدد 120، الجزائر، 17 آفريل 2007.

باللغة الفرنسية

jean Paul milland: les empreintes génitiques en pratique judiciaire(les laboratoires de police scientifique)impression bialecsa ,nancy,deuxième trimestre 1998.

M.abdelli:"l'utilisation des technique de l'A.D.N revue de la gendarmerie National"28/03/08

فهرس المحتويات	ص
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المختصرات:	
مقدمة	**01**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشرطة العلمية	
المبحث الأول: مفهوم الشرطة العلمية.....	**06**
المطلب الأول: نشأة وتطور الشرطة العلمية	**06**
الفرع الأول: نشأة جهاز الشرطة العلمية	**06**
أولا: تطور الشرطة العلمية في العصر القديم.....	**06**
ثانيا: تطور جهاز الشرطة العلمية في العصر الحديث.....	**07**
الفرع الثاني: تطور الشرطة العلمية في الجزائر.....	**08**
المطلب الثاني: تعريف الشرطة العلمية وأهميتها.....	**10**
الفرع الأول:تعريف الشرطة العلمية.....	**10**
أولا: أوجه التشابه.....	**13**
ثانيا: أوجه الاختلاف.....	**13**
الفرع الثاني: أهمية الشرطة العلمية.....	**14**
المبحث الثاني: هياكل وتقنيات الشرطة العلمية في الجزائر.....	**16**
المطلب الأول: هياكل الشرطة العلمية.....	**16**
الفرع الأول:المصلحة المركزية لمخابر الشرطة العلمية.....	**16**
أولا: الدائرة العلمية.....	**16**

ثانيا: الدائرة التقنية.....	17
الفرع الثاني: المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية.....	18
أولا: مكتب الدراسات والتكوين.....	18
ثانيا: مكتب مراقبة وتسيير المراكز.....	19
ثالثا: مكتب المحفوظات.....	19
الفرع الثالث: الملاحق الهيكلية للشرطة العلمية.....	21
أولا: المخابر الجهوية للشرطة العلمية	21
ثانيا: دوائر تدعيم المصالح المركزية للشرطة العلمية	23
المطلب الثاني: تقنيات الشرطة العلمية في البحث الجنائي	26
الفرع الأول: الوسائل المستعملة في البحث الجنائي	26
أولا: الأشعة فوق البنفسجية	26
ثانيا: الأشعة تحت الحمراء.....	27
ثالثا: الأشعة السينية	27
رابعا:الأشعة الظاهرة	28
الفرع الثاني:الأجهزة المستعملة في البحث الجنائي	28
أولا:أجهزة الفحص المجهري	28
ثانيا: الميكروسكوب العادي المحمول	29
ثالثا: الميكروسكوب المقارن.....	29
رابعا: الميكروسكوب المجسم	29
خامسا: الميكروسكوب الإلكتروني.....	30

الفصل الثاني: مهـام الشرطة العلمية	
المبحث الأول: مهام الشرطة العلمية في مسرح الجريمة.....	**33**
المطلب الأول: مفهوم مسرح الجريمة.....	**33**
الفرع الأول: تعريف مسرح الجريمة وأهميته.....	**33**
أولا: المعنى الواسع والضيق لتعريف مسرح الجريمة.....	**34**
ثانيا: أهمية مسرح الجريمة.....	**34**
الفرع الثاني: أنواع مسرح الجريمة.....	**36**
أولا: المسرح المغلق.....	**36**
ثانيا: المسرح المفتوح.....	**36**
ثالثا: مسرح تحت الماء.....	**37**
رابعا:مسرح الجريمة المتحرك.....	**37**
المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة عند العلم بوقوع الجريمة.....	**37**
الفرع الأول: مرحلة الإنتقال إلى مسرح الجريمة.....	**38**
الفرع الثاني: مرحلة تسيير مسرح الجريمة.....	**38**
أولا: الحفاظ على مسرح الجريمة.....	**38**
ثانيا: انتقال خبراء الشرطة العلمية لمسرح الجريمة.....	**39**
ثالثا: توثيق مسرح الجريمة	**39**
المبحث الثاني: الطرق الفنية لمعاينة مسرح الجريمة ورفع الآثار الجنائية...	**41**
المطلب الأول: طرق إجراء المعاينة الفنية لمسرح الجريمة.....	**41**
الفرع الأول: طريقة الشريط الواحد.....	**41**
الفرع الثاني: طريقة الشريط المزدوج.....	**42**
الفرع الثالث: الطريقة اللولبية (طريقة عقرب الساعة).....	**42**

الفرع الرابع: طريقة التقسيم على مناطق.....	**42**
المطلب الثاني: الطرق الفنية لرفع الآثار الجنائية.....	**43**
الفرع الأول: البحث عن الآثار الجنائية.....	**43**
الفرع الثاني: رفع الآثار الجنائية.....	**45**
أولا– رفع الآثار الظاهرة.....	**45**
ثانيا: رفع الأثار الخفية.....	**46**
الفرع الثالث: تحريز الآثار الجنائية و إرسالها إلى المخابر.....	**47**
خاتمة.....	**50**
قائمة المصادر والمراجع.....	**54**